

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

**استراتيجية احلال المستوردات
والنمو الاقتصادي في الأردن**
رسالة ماجستير

الطالب
بدر مصطفى الشريف

اشراف
الأستاذ الدكتور حسين الطلافحة

كانون أول ١٩٩٥

جامعة اليرموك
كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الإقتصاد

استراتيجية احلال المستوردات والنمو الاقتصادي في الأردن

إعداد

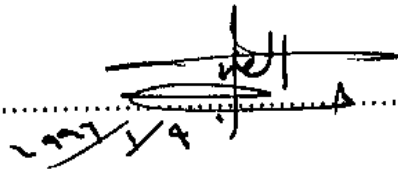
بدر مصطفى الشريف

بكالوريوس إقتصاد - جامعة اليرموك (١٩٩١)

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على
درجة الماجستير في جامعة اليرموك - قسم الإقتصاد

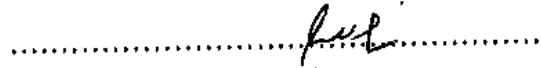
لجنة المناقشة:

مشرفاً



أ.د. حسين علي الطلافحة

عضواً



د. نادر علي مريان

عضواً



د. أنور علي القرعان

كانون أول ١٩٩٥

الإهداء،،،

إلى روح والدي - رحمه الله -

إلى والدتي الغالية

اللذين غرسا في نفسي الطموح والأمل

إلى زوجتي وابنتي رهنف

إلى أشقائي وشقيقاتي

شكر وتقدير

وأنا اشرف على الانتهاء من كتابة اطروحتي اجد لزاماً علي ان اتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان من أستاذي الفاضل الاستاذ الدكتور حسين طلافحة الذي اعطى فأجزل العطاء، وكان لي طيلة عملي معه مرشداً ومعلماً، فلا شاردة ولا واردة الا وكان له منها النصيب الأوفر.

كما اتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان من كافة اساتذتي في قسم الاقتصاد وعلى رأسهم الدكتور نادر مريان والدكتور انور القرعان لما ابدياه من مساعدة بقبول مناقشة الرسالة وتحمل اعباء قراءتها، ولا يسعني الا ان اتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من مد لي يد العون والمساعدة وعلى رأسهم الاستاذ علي عبيدات واسرة البنك العربي كافة، والأخ عيسى الحسنات.

كما ويطيب لي ان اسجل عميق شكري وامتناني من أسرة مؤسسة نافذة للطباعة والتحليلات الاحصائية على ما بذلوه من جهود مضية في طباعة هذه الاطروحة.

المحتويات

الصفحة

الموضوع

ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	المحتويات
ز	فهرس الجداول
ط	الملخص
	الفصل الأول: استراتيجية احلال المستوردات والنمو الاقتصادي في الأردن
٢	المقدمة
٢	هدف الدراسة
٣	أهمية الدراسة
٣	أسلوب الدراسة والفرضيات
٤	تسلسل الدراسة
٤	مصادر المعلومات
٥	الهوامش
	الفصل الثاني: استراتيجية احلال المستوردات والنمو الاقتصادي في الدول النامية
٧	مفهوم استراتيجية احلال المستوردات
٨	دوافع استراتيجية احلال المستوردات
٩	أهداف استراتيجية احلال المستوردات
٩	الانتقادات على استخدام استراتيجية احلال المستوردات
٩	أدوات استراتيجية احلال المستوردات
١٠	الاطار النظري
١١	مقياس احلال المستوردات المطلق
١٢	مقياس احلال المستوردات النسبي
١٨	الهوامش
	الفصل الثالث: استراتيجية احلال المستوردات والنمو الاقتصادي في الأردن
٢٢	مقياس احلال المستوردات في الأردن
٢٦	الوفر المتحقق من العملات الأجنبية الناتج عن احلال المستوردات في الأردن

٢٩	أهداف احلال المستوردات في الأردن
٢٩	تحقيق درجة من الاستقلال الاقتصادي
٣٤	تخفيض العجز في الميزان التجاري الأردني
٣٩	مقدرة الاقتصاد على الاستيراد
٤٢	أدوات استراتيجية المستوردات
٤٢	الحماية الجمركية
٤٤	أنواع الحماية الجمركية
٤٧	الاستثمار
٥٢	الهوامش

الفصل الرابع: استراتيجية احلال المستوردات وأثرها على النمو الاقتصادي

٥٥	أثر استراتيجية احلال المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن
٥٥	قياس احلال المستوردات
٥٦	تقدير رأس المال
٥٧	عنصر العمل
٥٧	المتغير الوهمي
٥٧	نتائج تقدير المعادلات
٦٢	الهوامش

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

٦٥	النتائج
٦٧	التوصيات

المراجع

٦٨	المراجع العربية
٦٩	المراجع الأجنبية
٧٢	الملخص بالإنجليزية

فهرس الجداول

رقم الجدول	الصفحة
(١):	٢٥
احلال المستوردات في الأردن (بأسعار ١٩٩٠).	
(٢):	٢٨
الوهر المتحقق من العملات الأجنبية المتحقق من احلال المستوردات في الأردن (مليون دينار)	
(٣):	٣١
مؤشرات الاستقلال الاقتصادي في الأردن (بأسعار ١٩٩٠).	
(٤):	٣٣
نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي في الأردن بأسعار (١٩٩٠).	
(٥):	٣٦
العجز في الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي في الأردن بأسعار (١٩٩٠).	
(٦):	٣٨
النمو في (المستوردات، والصادرات، والناتج المحلي الاجمالي) في الأردن بأسعار (١٩٩٠).	
(٧):	٤١
شروط التبادل التجاري في الأردن بأسعار (١٩٩٠).	
(٨):	٤٦
الحماية الفعلية والاسمية للانتاج المحلي في الأردن بأسعار (١٩٩٠).	
(٩):	٤٩
الاستثمار الصافي الحقيقي الى الناتج المحلي الاجمالي في الأردن بأسعار (١٩٩٠).	
(١٠):	٥١
معامل الاستثمار للمستوردات في الأردن بأسعار (١٩٩٠).	
(١١):	٥٩
النتائج الاحصائية للمعادلات (٧، ٦، ٥).	
(١٢):	٦١
عوائد العاملين بأجر ورأس المال واحلال المستوردات المتحقق في الاقتصاد وفي كل غرض من الاغراض الاقتصادية للمستوردات في الأردن خلال فترة الدراسة (١٩٧٠-١٩٩٣).	

استراتيجية احلال المستوردات والنمو الاقتصادي في الأردن

اعداد

بدر مصطفى الشريف

اشراف

الأستاذ الدكتور حسين الطلافحة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرضيات أثر احلال المستوردات على النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) من خلال اختبار احلال المستوردات كمتغير في دالة الانتاج لاثره على الانتاج من خلال الحماية الجمركية التي تعمل على تخصيص الموارد، وكانت النتائج الاحصائية بالنسبة لعوامل الانتاج (العمالة ورأس المال) كما هو متوقع علاقة ايجابية مع النمو في الانتاج المحلي وان زيادة كمية اي متغير من عناصر الانتاج يؤدي الى زياد الانتاج المحلي الاجمالي في الاردن حيث بلغت الانتاجية الحدية لكل من العمالة ورأس المال [(٠,٤٤)، (٠,٩٢)] على التوالي.

أما بالنسبة لمرونة الانتاج لمعدل احلال المستوردات فكانت النتائج الاحصائية غير متوقعة حيث بلغ (٠,٠٠٢) اي العلاقة سالبة مع النمو في الانتاج المحلي الاجمالي ويعني ان زيادة معدل احلال المستوردات بدينار واحد سيخفض الانتاج المحلي الاجمالي بمقدار (٠,٠٠٢) دينار وعند تقدير معادلات الانحدار لمعدل احلال المستوردات حسب التصنيف السلعي للمستوردات كانت النتائج الاحصائية مطابقة للنتائج الاحصائية على مستوى الاقتصاد ويدل ذلك على عدم فعالية استراتيجية احلال المستوردات في النمو الانتاج المحلي الاجمالي ويعود ذلك الى احد امرين:

اولاً: ارتفاع معدل الحماية الجمركية لم ينشط الانتاج المحلي وانما هدف منها لجمع اكبر قدر ممكن من الايرادات لخزينة الدولة.
ثانياً ارتفاع الحماية الجمركية افقد المستهلك ثقته في الانتاج الاردني واتجه نحو الانتاج المستورد بالرغم من ارتفاع سعره.

وقدمت الدراسة التوصيات المعتمدة على نتائجها والتي تدعو الى ضرورة التوسع في الانتاج وتطوير القاعدة الانتاجية والتركيز على الانتاج الذي يعتمد على الموارد المحلية والاهتمام بالقطاع الزراعي وتخفيض التعرفة الجمركية على المستوردات وخاصة المواد الأولية والسلع الرأسمالية وتعريض الانتاج المحلي للمناقسة وبالتالي زيادة ثقة المستهلك بتحسين نوعية وجودة الانتاج وتبني سياسة تنموية كسياسة تشجيع الصادرات لزيادة حصيلة الاردن من العملات الاجنبية ومن ثم تخفيض العجز في الميزان التجاري.

الفصل الأول
المقدمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

المقدمة

المقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية مؤشراً لقدرة الدولة الانتاجية والتصديرية والاستيرادية، اذ يرى بعض الاقتصاديين أن التجارة الخارجية الحرة محرك لعملية النمو الاقتصادي، والبعض الآخر يرى بانها سبب للتبعية في الدول النامية لأنها اعتمدت في تصديرها على المواد الاولية التي لها آثار محددة على عملية التنمية وتستورد السلع النهائية والوسيطة من الدول المتقدمة^(١)، مما أدى الى تخلف اقتصاديات هذه الدول، واصبحت تعاني من مشكلات عديدة منها العجز في الميزان التجاري والتبعية الخارجية.

وبسبب هذه النظرة أدرك الأردن مدى خطورة هذه المشاكل وبدأ في تطبيق سياسة اقتصادية تنموية، وهي استراتيجية احلال المستوردات مع بداية اول خطة تنموية (١٩٧٣-١٩٧٥) في الأردن.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تقدير معدلات احلال المستوردات في الأردن بالنسبة للمستوردات الرأسمالية والأولية والاستهلاكية. وتحلل الدراسة أيضاً أثر استراتيجية احلال المستوردات هذه على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (١٩٧٠-١٩٩٣).

أهمية الدراسة

تعتبر استراتيجيات احلال المستوردات من السياسات المهمة التي استخدمت عالمياً في معالجة مشكلة العجز في الميزان التجاري بشكل عام بالاضافة الى سياسات تشجيع الصادرات، وتقوم فكرة التركيز على احلال المستوردات على عدم قدرة الاقتصاد على المنافسة في الاسواق العالمية، ولما كان الاردن يعاني من مشكلة العجز في الميزان التجاري بشكل متزايد، وكذلك مشكلة المنافسة في الاسواق الدولية، كان بديل احلال المستوردات مهم جداً، لذلك فإن هذه الدراسة تكتسب اهميتها من معالجتها لموضوع مهم وحساس على مستوى الاقتصاد الاردني.

أسلوب الدراسة والفرضيات

تقوم الدراسة باستخدام المنهج القياسي، التحليلي لقياس المتغيرات المختلفة والمستخدم في النماذج القياسية هذا وستستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقدير نماذج الانحدار البسيط (Simple Regression Models)، ونماذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression Models)، وتطبيق الصيغ الخطية، اللوغارتمية المزدوجة، نصف اللوغارتمية والأسية وذلك لظهور أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في النماذج القياسية المستخدمة، ثم اختيار أفضل تلك الصيغ بما يتفق والمعايير الاقتصادية والاحصائية والقياسية المعروفة، ومن النماذج والدوال التي سيتم تقديرها هي:

$$Y = F(L, K, Z; i) \dots\dots\dots (1)$$

حيث

Y: الانتاج المحلي الاجمالي.

L: العمالة.

Z: معامل احلال المستوردات.

i: ترمز الى التركيب السلعي للمستوردات.

وعليه فإن معدل النمو في الانتاج المحلي الاجمالي سوف يتحدد بالنمو في كل من العمالة ورأس المال ومعدل احلال المستوردات.

تسلسل الدراسة:

بعد هذه المقدمة تعالج الدراسة موضوع احلال المستوردات نظرياً في الفصل الثاني والذي يناقش مفهوم احلال المستوردات ودوافعه والاطار النظري وتراجع بعض الدراسات التي عالجت الموضوع في الدول النامية والأردن، ثم يتناول الفصل الثالث موضوع احلال المستوردات في الأردن ويقيس معدل احلال المستوردات ومقدار الوفر الذي تحقق نتيجة اتباع استراتيجيات احلال المستوردات، واثر هذه السياسة على المتغيرات المختلفة. ثم يقدم الفصل الرابع تحليلاً احصائياً لاثر احلال المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن. وأخيراً يتم تلخيص أهم النتائج والتوصيات للدراسة في الفصل الخامس والأخير.

مصادر المعلومات:

تعتمد هذه الدراسة على المعلومات الاحصائية الرسمية الصادرة عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بكافة مؤسساتها، وخاصة دائرة الاحصاءات العامة والبنك المركزي الأردني.

هوامش الفصل الأول

١- انظر:

- H. Bruton. "Import-Substitution Strategy Of Economic Development", Asurvey, The Pakistan Development Review, 1970, PP. 120-125.

- عبد الله شامية، "استراتيجية احلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات"، البحوث الاقتصادية، العدد الثاني، خريف ١٩٩٠، ص٣٧-٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني
استراتيجية احلال المستوردات والنمو الاقتصادي
في الدول النامية

الفصل الثاني

استراتيجية احلال المستوردات والنمو الاقتصادي

في الدول النامية

تعتبر مشكلة العجز في الميزان التجاري من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدولة النامية في وقتنا الحاضر، وتسعى هذه الدول لمعالجة هذا العجز من خلال تنمية الصادرات من خلال ما يسمى (بسياسة تشجيع الصادرات)، أو من خلال تقليل المستوردات بشكل مطلق أو نسبي أي من خلال استراتيجية إحلال المستوردات.

يعتبر الميزان التجاري جزءاً مهماً من ميزان المدفوعات لأي دولة بل وتتجاوز أهمية الميزان التجاري هذا إلى كونه الوجه الآخر لعملية النمو الاقتصادي المثلى حسب رأي تنبرجن. (Tinbergen)^(١).

ولما كان هدف الدراسة هو دراسة استراتيجية احلال المستوردات فإن هذه الدراسة لن تتعرض إلى سياسة تشجيع الصادرات وسيركز هذا الفصل على الخلفية النظرية لموضوع استراتيجية احلال المستوردات.

مفهوم استراتيجية احلال المستوردات:

"تلك السياسة التي تقلل أو تلغي تماماً الاستيراد من سلعة معينة جاعلة من السوق المحلي حكراً على المنتجين المحليين" وقد أشار الاقتصادي بروتن^(٢) Bruton إلى أن استراتيجية احلال المستوردات قد تفشل إذا لم تصاحبها سياسة تقييم لمسار التنمية في الاقتصاد.

ويمكن التمييز بين احلال المستوردات كعملية طبيعية أو كسياسة، فالاحلال كعملية طبيعية يحدث طبيعياً نتيجة ارتفاع النمو الاقتصادي والتغير في ظروف العرض في الاقتصاد أما كسياسة وهو ما تقدمه الحكومة من الاعفاء الضريبي والحماية الجمركية والمساعدات وغيرها لتحقيق احلال المستوردات^(٣)، وعادة يبدأ احلال المستوردات في السلع الاستهلاكية للأسباب التالية:^(٤)

١- ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية نسبياً في الدول النامية اما الطلب على السلع الرأسمالية والوسيطة فيعتمد على مستوى النمو الاستثماري وهو أقل من الطلب على السلع الاستهلاكية والذي يعتمد على النمو الاقتصادي.

٢- انخفاض المستوى التكنولوجي اللازم لانتاج السلع الاستهلاكية.

دوافع استراتيجية احلال المستوردات:

ان صادرات الدول النامية تنمو ببطء ولا يمكن الاعتماد عليها في تغطية المتطلبات من العملات الأجنبية اللازمة لتمويل النمو في الاستيراد، مما يدعو الدول النامية الى اقامة الصناعات الاحلالية^(٥)، ويعود السبب في تباطؤ نمو الصادرات إلى:

١- انخفاض طلب الدول المتقدمة على المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية بسبب زيادة فعالية استخدام المواد الأولية وتطوير كثير من البدائل لها وسيطرة الاحتكارات على الانتاج في الدول المتقدمة وزيادة درجة المنافسة بين الدول النامية^(٦).

٢- ظهور بعض درجات الحماية الجديدة في الدول المتقدمة من خلال ضغط العمال على حكوماتهم في الدول المتقدمة لحماية ما ينتجون من سلع، وقد أكد هذا الاتجاه قيام التجمعات الاقتصادية مثل الأسواق المشتركة ومناطق التعاون الاقتصادي^(٧).

أهداف استراتيجية احلال المستوردات:

تهدف استراتيجية احلال المستوردات في العادة الى:

- ١- تنويع هيكل الانتاج وزيادة فرص العمل من خلال تقييد الاستيراد وتوجيه الموارد نحو انتاج سلع محمية، مما يقود الى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الانتاج المحلي وزيادة العمالة^(٨).
- ٢- تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي^(٩).
- ٣- تقليل المشاكل المتعلقة بتوفر العملات الأجنبية وتقليل العجز في الميزان التجاري^(١٠).

الانتقادات على استراتيجية احلال المستوردات:

يؤخذ على استراتيجية احلال المستوردات ما يلي:

- ١- تجاهلها للميزة النسبية في الانتاج والتخصص في الانتاج^(١١).
- ٢- التقليل من المنافسة بين المنتجين المحليين والمنتجين في الخارج لوجود الحماية من قبل الحكومة^(١٢).
- ٣- تقلل من جذب رؤوس الأموال الأجنبية والخبراء والتكنولوجيا من الدول المتقدمة^(١٣).

أدوات استراتيجية احلال المستوردات:

تعتمد استراتيجية احلال المستوردات على الحماية الجمركية بشكل رئيس، وعلى أساليب الحماية الأخرى والتي تنقسم الى نوعين^(١٤).

- ١- الحماية الفعلية: وتعني الارتفاع في القيمة المضافة المحلية كنسبة من القيمة المضافة العالمية، وتختص في حماية القيمة المضافة للسلعة.
- ٢- الحماية الاسمية: وتعني ارتفاع سعر السلعة النسبي الى السعر العالمي، وتختص في حماية سعر السلعة، الفرق بين الحماية الاسمية والحماية

الفعلية حيث تهدف الحماية الاسمية الى التأثير على قرارات المستهلكين
أما الحماية الفعلية تؤثر على قرارات المنتجين. ويهدف من الحماية
الجمركية تحصيل الايرادات وحماية الانتاج المحلي من المنافسة الخارجية.

وتعود أهمية الحماية الجمركية الى تأثيرها على شروط التبادل التجاري
ليكون لصالح البلد، بالاضافة الى حماية الصناعة الناشئة حتى تقف على
قدميها^(١٥).

الإطار النظري

تعتمد معظم دراسات احلال المستوردات على مقياس تشنري (Chenery)
لقياس احلال المستوردات الذي يعتمد على نسبة المستوردات الى العرض الكلي،
فزيادة هذه النسبة يعني نقص معدل احلال المستوردات. ولتوضيح ذلك يمكن
الاعتماد على المتطابقة التالية^(١٦):

$$S = Y + M = D + X \quad (1)$$

S: العرض الكلي

Y: الانتاج المحلي الاجمالي

M: اجمالي المستوردات

D: الطلب النهائي، يمثل الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري

X: اجمالي الصادرات

وإذا فرضنا ان معامل احلال المستوردات (نسبة المستوردات الى العرض

الكلي) لفترة معينة (t) هو:

$$Z_t = \frac{M_t}{S_t} \quad (2)$$

وبالضرب التبادلي:

$$M_t = Z_t \cdot S_t \quad (3)$$

وعليه فإن التغير في المستوردات بين الفترتين $(t, t-1)$:

$$\Delta M = M_t - M_{(t-1)} \quad \dots\dots\dots (4)$$

ويمكن كتابة المعادلة رقم (3) على الشكل التالي:

$$\Delta M = (Z_t S_t) - (Z_{(t-1)} S_{(t-1)}) \quad \dots\dots\dots (5)$$

وبإضافة $(Z_{(t-1)} S_t - Z_{(t-1)} S_t)$ والتي تعادل قيمتها الصفر الى الطرف الأيمن من المعادلة:

$$\Delta M = Z_t S_t - Z_{(t-1)} S_{(t-1)} + Z_{(t-1)} S_t - Z_{(t-1)} S_t \quad \dots\dots\dots (6)$$

ويمكن إعادة كتابة المعادلة (6) بالشكل التالي:

$$\Delta M = S_t (Z_t - Z_{(t-1)}) + Z_{(t-1)} (S_t - S_{(t-1)}) \quad \dots\dots\dots (7)$$

أي أن التغير في اجمالي المستوردات يعتمد على التغير في معامل احلال المستوردات $S_t (Z_t - Z_{(t-1)})$ ، بالإضافة الى التغير في الطلب النهائي $Z_{(t-1)} (S_t - S_{(t-1)})$ ^(١٧).

ويمكن قياس عملية الاحلال هذه بواسطة:

١- مقياس احلال المستوردات المطلق:

ويعني ان ينخفض حجم المستوردات بشكل مطلق وان يحل محله الانتاج المحلي. من خلال المعادلة (٧) يمثل الجزء $S_t (Z_t - Z_{(t-1)})$ مقدار الوفرة الذي تحقق من العملات الاجنبية من خلال استراتيجية احلال المستوردات، وقد طور هذا

المقياس الاقتصادي فان (Fane) في عام ١٩٧٣^(١٨). كما طور الاقتصادي جيلومنت^(١٩) (Guillaumont) مقياساً آخر باستخدام معامل الترجيح وهو:

$$\left(\frac{\text{العرض الكلي}}{\text{العرض الصافي}} \right)$$

ويقصد بالعرض الكلي: الانتاج المحلي الاجمالي بالاضافة الى اجمالي المستوردات لصناعة معينة.

ويقصد بالعرض الصافي: القيمة المضافة بالاضافة الى اجمالي المستوردات لصناعة معينة.

وأوجد باكون^(٢٠) (Bacon) مقياس آخر لاحتلال المستوردات يعتمد على جداول المدخلات والمخرجات ولم يستخدم هذا المقياس في كثير من الدول النامية ومنها الأردن في الدراسات التي تستخدم السلاسل الزمنية.

٢- مقياس احتلال المستوردات النسبي:

ويعني ان احتلال الانتاج المحلي الاجمالي محل المستوردات بشكل نسبي يستخدم كمؤشر لنمو الانتاج المحلي الصناعي، وقد طور هذا المقياس عن المقياس المطلق^(٢١) وهو:

$$RS = \frac{S_t(Z_t - Z_{(t-1)})}{Y_t - Y_{(t-1)}} \quad \dots \dots \dots (8)$$

حيث:

RS: معدل احتلال المستوردات النسبي

Y: الانتاج المحلي الإجمالي

S: العرض الكلي

Z: معامل احلال المستوردات

(t, t-1): ترمزان الى الفترة الزمنية الحالية والسابقة

إن معظم الدراسات في الدول النامية استخدمت المقاييس السابقة في قياس احلال المستوردات ومن هذه الدراسات، دراسة (Mac Dongal) عن الهند خلال (١٩٥٩-١٩٦٠) حيث وجد أن ندرة الموارد المستوردة كانت مشكلة تواجه قطاع الصناعة في الهند ولزيادة النمو لابد من زيادة استيراد مواد الخام^(٢٢). وأشار (Leff) في دراسته عن الاقتصاد البرازيلي إلى أن نمط النمو المستند على احلال المستوردات يستدعي عرض متزايد لمواد الخام والسلع الرأسمالية المستوردة وأن ندرة المستوردات يمكن ان تعيق من النمو الاقتصادي^(٢٣).

أما دراسة علي مجيد الحمادي عن قدرة الكويت على احلال المستوردات وأثره على النمو الصناعي خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٦) فوجد أن العلاقة بين احلال المستوردات والنمو الاقتصادي في الكويت علاقة ايجابية^(٢٤). أما دراسة عبد الله شامية عن الاقتصاد الليبي في تقييم التجربة الليبية لسياسة احلال المستوردات وتشجيع الصادرات خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٦) وجد أن احلال المستوردات تحقق وأن (٧٨,٤٪) من النمو في الانتاج المحلي الصناعي نتج عن احلال المستوردات^(٢٥).

وفي الأردن استخدمت بثينة المحتسب المقياس الذي توصل اليه جيلومنت (Guillaumont) حيث وجدت ان هناك احلالاً موجباً في مراحل الصناعة الأولى، إلا ان هذا الاحلال قد اختفى في مراحل الصناعة الأخيرة، وعزت الباحثة سبب اختفاء العلاقة الموجبة في المرحلة الأولى إلى وجود امكانيات تحويل كافية من مصادر خارجية^(٢٦). مثل المساعدات الخارجية وعوائد العاملين في الخارج.

واستخدم محمد الوقفي المقياس المطلق والمقياس النسبي في قياس معدل احلال المستوردات ووجد بأن احلال المستوردات كان ايجابياً وحقق وفراً من العملات الأجنبية مقداره (٧٢٣٩,٧٧) ألف دينار خلال فترة الدراسة (١٩٦٨-١٩٨٦)^(٢٧).

كما استخدم عبد الله شامية وموسى الروابدة المقياس السابقة، ووجدوا أن احلال المستوردات لم يكن بالمستوى المطلوب بالرغم من مساعدة الدولة بفرض الحماية الجمركية والحماية الاغلاقية^(٢٨).

واستخدم محمد الهزايمة معدل النمو في المستوردات في السلع الوسيطة والرأسمالية كمقياس احلال المستوردات واستنتج أن معدل النمو في المستوردات يؤثر ايجابياً على النمو في انتاج الصناعة التحويلية^(٢٩).

يلاحظ مما سبق أن أغلب الدراسات السابقة في الأردن اقتصرت وبشكل متباين على التحليل الجزئي دون محاولة دراسة أثر إحلال المستوردات على النمو الاقتصادي فمثلاً دراسة بثينة المحتسب لم تتطرق الى المقياس النسبي وأثر احلال المستوردات على النمو الاقتصادي ودراسة محمد الوقفي جاءت فقط في الصناعات الغذائية ولم تتطرق لأثر احلال المستوردات على النمو الاقتصادي، ومحمد الهزايمة لم يقس احلال المستوردات بل استخدم المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية كمقياس إحلال المستوردات وجاءت فقط لتدرس الاحلال في الصناعة التحويلية.

ويلاحظ اعتماد الدراسات السابقة على كل من المقياس المطلق والمقياس النسبي لإحلال المستوردات واللذين يستخدمان لقياس ما ينتج عن احلال

المستوردات، فمثلاً يستخدم المقياس المطلق لمعرفة مقدار الوفرة في العملات الأجنبية الناتج عن احلال المستوردات، ويستخدم المقياس النسبي لمعرفة مقدار النمو الصناعي الناتج عن احلال المستوردات.

تستخدم هذه الدراسة فكرة دالة الانتاج ولدراسة أثر احلال المستوردات على النمو الاقتصادي وهو نموذج استخدم كثيراً في دراسات التجارة الخارجية^(٣٠). ويفترض هذا النموذج ان الانتاج المحلي الاجمالي يعتمد على عوامل الانتاج:

$$Y = F(L, K) \dots\dots\dots (9)$$

حيث ان:

L: عنصر العمل.

K: عنصر رأس المال.

Y: الانتاج المحلي الاجمالي.

ولقياس أثر احلال المستوردات على النمو نفترض أن الانتاج المحلي الاجمالي يتأثر وبشكل ايجابي باحلال المستوردات، أما الحماية بأشكالها المختلفة وخاصة الجمركية منها فإنها تعمل على تخصيص الموارد من خلال جهاز الاسعار، فالحماية ترفع اسعار السلع المستوردة مما يمكن السلع المحلية من منافستها على الرغم من ارتفاع تكلفة الانتاج المحلي (لعدم استغلال وفورات الحجم) مما يدفع المستثمرين المحليين الى الدخول الى السوق ويؤدي هذا الى زيادة الاستثمار وزيادة الانتاج والدخول^(٣١).

ان الهدف العام لاستراتيجية احلال المستوردات هو زيادة النمو الاقتصادي من خلال تقييد المستوردات، وتحدث هذه القيود في الاقتصاد فجوات تؤدي بدورها الى خلق حوافز استثمارية تؤدي الى تغير هيكل في بنية الاقتصاد، أما ثمن المتطلبات الاستيرادية من السلع الوسيطة والرأسمالية والتي لا يستطيع الحصول عليها محلياً فمن المتوقع أن يدفع من الوفر الذي يفترض أن يتحقق من العملات الأجنبية من جراء تخفيض المستوردات من السلع التي تم حفز انتاجها محلياً⁽³²⁾.

لذلك يمكن كتابة المعادلة رقم (9) كما يلي:

$$Y = f(L, K, Z_i) \dots\dots\dots (10)$$

$$Z_i = \frac{M_i}{M_i + Y} \quad i = (1, 2, 3) \dots\dots\dots (11)$$

حيث،

Z: معامل احلال المستوردات.

M: إجمالي المستوردات.

Y: إجمالي الانتاج المحلي .

i: ترمز الى التركيب السلعي للمستوردات.

وتفترض الدراسة ان مرونة الانتاج لكل عنصر من عناصر الانتاج ومعامل

احلال المستوردات موجبة أي:

$$\frac{\partial Y}{\partial L} > 0$$

$$\frac{\partial Y}{\partial K} > 0$$

$$\frac{\partial Y}{\partial Z} < 0$$

وإذا فرض ان دالة الانتاج تأخذ الشكل التالي:

$$Y = AL^\alpha K^\beta Z^\sigma \dots\dots\dots (12)$$

حيث ترمز كل من: (σ, β, α) : مرونات الانتاج بالنسبة الى عنصر العمل وعنصر رأس المال واحلال المستوردات على الترتيب.
(A): الثابت.

وبعد اجراء بعض المعالجات الحسابية (وبإضافة الثابت A_0 والخطأ المعياري e) تحصل على المعادلة التالية^(٣٣):

$$RY = A_0 + \alpha(RL) + \beta(RK) + \sigma(RZ) + e \dots\dots\dots (13)$$

حيث ترمز كل من:

RY: النمو في الانتاج المحلي الاجمالي.

A_0 : الثابت.

(RL): النمو في عنصر العمل.

(RK): النمو في رأس المال.

(RZ): النمو في معامل احلال المستوردات.

e : الخطأ في التقدير.

هوامش الفصل الثاني

- ١- محمد صالح القرشي، وفواز جاد الله الدليمي "مقدمة في الاقتصاد الدولي"، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠، ص ١٠٣-١١٠.
- 2- H. Bruton, "Import-Substitution Strategy of Economic Development", op. cit, 1970, PP. 125-144.
- ٣- عبد الله شامية، ١٩٩٠، مرجع سابق، ص ٤٦.
- 3- Peter B. Clark, "Planning Import Substitution", North Holland Publishing Company, Amsterdam And London, 1970, P. 17.
- 4- H. Bruton, 1970, op. cit, P. 129.
- 5- A. O. Hirshman, "The Political Economy of Import Substitution Industrialization In Latin Amerca", The Quartely Journal Of Economics. 1 Feb. 1962, P.4.
- 6- J. Power, "Import Substitution As Arrrialization Strategy", Philippine Economic Journal, Spring 1967, PP. 198-199.
- 7- Michael Todaro, "Economic Development In The Third world", Long Man Inc, New York (1989), PP. 451-457.
- ٨- عبد سالم تقي، "استراتيجية التنمية وتخطيط التجارة الخارجية في البلاد النامية"، مجلة الاقتصاد والادارة، الجامعة المستنصرية، العدد الثالث، ١٩٧٩، ص ٩١.
- 9- Elijak M. James, "Amodel of Import Subtituting Industrialization For Developing Countries", "Economica Internazionale, Vol. XXXII, No 1, 1979, PP. 92.
- 10- G. Cukor, "Strategies Of Industrialization In Developing Countries (London. C. Hurst And Company), 1974, PP. 90-91.
- 11- M. Waqfi. "Import Demand And Possibilities For Import Substitution In food Processing Industries In Jordan", 1989, p. 75.
- 12- Michael Todaro, 1989, op. cit.P. 452.
- 13- Ibid, P. 453.
- 14- Bela Balassa And Associates, The Structure Of Protection In Developing Courtries Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1971, P. 10.

١٥- مدحت كاظم راضي، "حماية الصناعة الوطنية مع اشارة خاصة الى صناعة الملابس الداخلية والجواريب"، دراسة من دراسات المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، وزارة الصناعة والمعادن، حزيران ١٩٧٨، ص ٢.

16- H. Chenery, "Patterns Of Industrial Growth", American Economic Review, Sep. 1960, PP. 625-644.

17- M. Wagfi, 1989, op. cit, P. 86.

18- George Fan, "Consistent Measures Of Import Substitution", Oxford Economic Papers, (July. 1973), P. 282.

19- Patrick Guilanmont, "More On Consistent Measures of Import-Substitution", Oxford Economic Papers, Vol. 51, PP. 324-329.

20- Robert W. Bacon, "An Extended Measure of Import-Substitution", Oxford Economic Papers, Vol. 51. (July. 1979). P. 330.

21- H. Bruton, "The Import Substitution Strategy of Economic Development, 1970, op. cit, PP. 129-144.

22- Khan Mohabbat, A. Dalal, And M. Williams, "Import Demand For India: A Translog cast Function Approach", Economic Development And Cultural Change, 1981, P. 593.

23- Nathaniel H. Leff, "Import Contraints And Development Causes Of The Recent Decline Of Brazilian Economic Growth", Review Of Economics And Statistics, 1967, PP. 494-501.

٢٤- علي مجيد الحمادي، "دراسة تحليلية لمصادر النمو الصناعي في دولة الكويت"، التعاون الصناعي، ١٩٩٠، ص ٢٠.

٢٥- عبد الله شامية، ١٩٩٠، مرجع سابق، ص ٣٧-٥٩.

٢٦- بثينة محمد علي المحتسب، "سياسة احلال المستوردات الصناعية في الأردن"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٨٢.

27- M. Waqfi, 1989, op. cit.

٢٨- عبدالله شامية وموسى الروابدة، "تجار الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي"، أبحاث جامعة اليرموك، ١٩٨٩.

٢٩- محمد الهزايمة، "أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٣، ص ١٧١-١٩٠.

٣٠- ومن هذه الدراسات:

- عبدالله شامية وموسى الروابدة، ١٩٨٩، مرجع سابق.

- عبدالله شامية، ١٩٩٠، مرجع سابق.

- محمد الهزايمة، ١٩٩٣، مرجع سابق.

31- Bela Ballassa And Associated, 1971, op. cit, P. 10

32- H. Bruton, 1970, op.cit, 128.

٣٣- يمكن معرفة كيفية التوصل الى معادلة رقم (٥) كما يلي:

$$Y_t = A_t L_t^\alpha K_t^\beta Z_t^\sigma \dots\dots\dots (1)$$

وعند اشتقاق (Total differential) المعادلة رقم (1) تصبح:

$$dY_t = A_t \alpha L_t^{(\alpha-1)} K_t^\beta Z_t^\sigma dL_t + A_t \beta L_t^\alpha K_t^{(\beta-1)} Z_t^\sigma dK_t + A_t \sigma L_t^\alpha K_t^\beta Z_t^{(\sigma-1)} dZ_t \dots\dots\dots (2)$$

ويقسمة طرفي المعادلة رقم (2) على (Yt) تصبح المعادلة:

$$\frac{dY_t}{Y_t} = \frac{A_t \alpha L_t^{(\alpha-1)} K_t^\beta Z_t^\sigma dL_t}{Y_t} + \frac{A_t \beta L_t^\alpha K_t^{(\beta-1)} Z_t^\sigma dK_t}{Y_t} + \frac{A_t \sigma L_t^\alpha K_t^\beta Z_t^{(\sigma-1)} dZ_t}{Y_t} \dots\dots\dots (3)$$

وبضرب طرفي المعادلة رقم (3) في $(\frac{L_t}{Y_t})$, $(\frac{K_t}{Y_t})$, $(\frac{Z_t}{Y_t})$ تصبح كالآتي:

$$RY = \frac{A_t \alpha L_t^\alpha K_t^\beta Z_t^\sigma dL_t}{Y_t \times L_t} + \frac{A_t \beta L_t^\alpha K_t^\beta Z_t^\sigma dK_t}{Y_t \times K_t} + \frac{A_t \sigma L_t^\alpha K_t^\beta Z_t^\sigma dZ_t}{Y_t \times Z_t} \dots\dots (4)$$

وياختصار $(A_t L_t^\alpha K_t^\beta Z_t^\sigma)$ من البسط مع (Yt) من المقام في المعادلة رقم (4):

تصبح المعادلة رقم (5) على الشكل التالي:

$$RY = \alpha (RL) + \beta (RK) + \sigma (RZ) + e \dots\dots\dots (5)$$

- انظر:

Alpha C. Chiang, "Fundamental Methods Of Mathematical Economics", McGraw-Hill Book Company, 1984, pp. 187-226.

الفصل الثالث
استراتيجية احلال المستوردات في الاردن

الفصل الثالث

استراتيجية احلال المستوردات في الاردن

يتناول هذا الفصل قياس إحلال المستوردات، والوفر المتحقق من العملات الاجنبية واهداف استراتيجية احلال المستوردات ومقدرة الاقتصاد الاردني على الاستيراد، وأدوات استراتيجية احلال المستوردات.

يعد تزايد المستوردات الاردنية من محددات النمو الاقتصادي في الاردن، اذ زادت المستوردات الاردنية -بالاسعار الجارية- من (٦٥,٩) مليون دينار عام (١٩٧٠) الى حوالي (٢,٥) مليار دينار عام (١٩٩٣)، إضافة الى ذلك نمت المستوردات بنسبة اكبر من نمو الصادرات، كما ان الصادرات الوطنية ما زالت تحبو وراء الواردات، مما ترتب على ذلك تسرب العملات الاجنبية الى خارج المملكة نتيجة لتفاقم العجز المتزايد في الميزان التجاري الاردني الذي ارتفع من (٥٣,٧) مليون دينار عام (١٩٧٠) ليصل الى حوالي (١,٦) مليار دينار عام (١٩٩٣)، ونتيجة لهذه الاسباب مجتمعة ادرك الاردن حاجته الماسة الى اتباع استراتيجية من شأنها ان تقلل من العجز المتزايد في ميزانه التجاري، فاستخدم استراتيجية احلال المستوردات وذلك مع بدء تنفيذ الخطط التنموية المختلفة في الاردن^(١).

قياس احلال المستوردات في الاردن

اعتمدت هذه الدراسة في قياس معامل احلال المستوردات الاردنية على مقياس تشينري (Chenery) وذلك لبساطة هذا المقياس ودقته اذ ما قورن بالمقاييس الاخرى.

ويعرف هذا المقياس بأنه نسبة المستوردات الى العرض الكلي، اي (٢)؛

$$\text{معامل احلال المستورات} = \frac{\text{اجمالي المستورات}}{\text{العرض الكلي}} = \frac{\text{اجمالي المستورات}}{\text{اجمالي المستورات} + \text{الانتاج المحلي الاجمالي}}$$

ويلاحظ من هذا المعدل، أنه إذا انخفضت قيمته فإن ذلك يدل على انخفاض المستورات بالنسبة للعرض الكلي، وبالتالي زيادة احلال المستورات المتحقق، والعكس صحيح.

هذا وعند قياس معدل احلال المستورات في الاردن الجدول رقم (١) يتبين

ما يلي:

١- ان التغير في معامل احلال المستورات في الاردن كان سالباً خلال الاعوام (١٩٧٨، ١٩٨٠، ١٩٨٢-١٩٨٦، ١٩٩١، ١٩٩٣). وقد كان هذا التغير خلال تلك السنوات قليل جداً.

٢- ان التغير في معامل احلال المستورات في الاردن كان موجباً خلال الاعوام (١٩٧٧-١٩٧٩، ١٩٨١، ١٩٨٧-١٩٩٠، ١٩٩٢).

وهذا يدل على ان التغير في معامل احلال المستورات كان سالباً في فترة الخطة الخمسية الثانية، وموجباً خلال فترة الخطة الثلاثية والخطة الخمسية الاولى والثالثة. ويمكن تفسير ذلك بما يلي:

أ- ارتفاع المستورات وبشكل كبير خلال فترة الخطة الثلاثية كما ارتفعت اسعار المستورات بشكل كبير خلال الفترة نفسها وذلك نتيجة لتزايد الحاجة الى استيراد مستلزمات الخطة من السلع الرأسمالية والمواد الاولية. مما أدى الى التغير في احلال المستورات موجب ومن ثم انخفاض الاحلال.

فقد ارتفعت المستورات من (٤٥٠،٨) مليون دينار عام (١٩٧٣) الى (٧٢٩)

مليون دينار عام (١٩٧٥)، اي بمعدل نمو للفترة مقداره (٦١,٧٪)، في حين زاد الانتاج المحلي الاجمالي من (٩٨٤,٦) مليون دينار عام (١٩٧٣) الى (١١٨١,٣) مليون دينار عام (١٩٧٥) اي بمعدل نمو للفترة قدره (٢٠,٠٪) مما ادى الى ارتفاع معامل احلال المستوردات بمقدار (٨,٨٪) خلال فترة الخطة الثلاثية^(٣).

ب- وفي فترة الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٦-١٩٨٠) زادت المستوردات بشكل فاق توقعات الخطة حيث ارتفعت المستوردات من (٩٥١) مليون دينار عام (١٩٧٦) الى (١٣٣٨,٣) مليون دينار عام (١٩٨٠) اي بمعدل نمو للفترة قدره (٤٠,٧٪) في حين نما الانتاج المحلي الاجمالي بنسبة اقل مما توقعت الخطة حيث ارتفع من (١٣٤٣,٧) مليون دينار عام ١٩٧٦ الى (١٩٣١,٨) مليون دينار عام ١٩٨٠، اي بمعدل نمو للفترة قدره (٤٣,٨٪). لذلك فقد ارتفع معامل احلال المستوردات بنسبة (٢,٧٪) خلال فترة الخطة. وتعود هذه الزيادة في المستوردات الى عوامل عدة ترتبط بزيادة التدفقات النقدية على الاردن على شكل حوالات العاملين في الخارج بالاضافة الى المساعدات الخارجية من العملات الاجنبية^(٤).

ج- اما خلال فترة الخطة الخمسية الثانية فقد دخل الاردن في مرحلة من تباطؤ النمو الاقتصادي، اذ استهدفت الخطة بشكل واضح زيادة الاعتماد على الموارد المحلية لذلك فقد نما الانتاج المحلي الاجمالي بمعدل نمو سنوي قدره (١٣٪)، اذ زاد من (٢١٠٢,٣) مليون دينار عام ١٩٨١ الى (٢٣٧٦,٥) مليون دينار عام ١٩٨٥^(٥).

في حين انخفضت نسبة النمو في المستوردات بحوالي (١٥,٢٪)، اذ انخفضت حجم المستوردات من (١٧٣٧,١) مليون دينار عام ١٩٨١ الى (١٤٧٣,٨) مليون دينار عام ١٩٨٥. لذلك انخفض معامل احلال المستوردات بنسبة قدرها (٢,٦٪) خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨١)^(٦).

جدول رقم (١)

احلال المستوردات في الأردن

خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) بأسعار ١٩٩٠

السنة	مخفض الناتج المحلي الاجمالي (%) (١)	المستوردات الحقيقية (مليون دينار) (٢)	الانتاج المحلي الحقيقي (مليون دينار) (٣)	العرض الكلي (مليون دينار)	معامل احلال المستوردات السنوي	التغير في معامل احلال المستوردات	التغير في معامل احلال المستوردات لكل خطة
١٩٧٠	١٩.١	٣٤٥,٠٠	١.١٣,٣	١٣٥٨,٣	٠,٢٥٤		
١٩٧١	٢٠,١	٣٨١,١	١.٣٣,٢	١٤١٤,٣	٠,٢٦٩	٠,٠١٥	
١٩٧٢	٢١,٥	٤٤٣,٣	١.٦٣,٦	١٥٠٦,٩	٠,٢٩٤	٠,٠٢٥+	
١٩٧٣	٢٤,٠٠	٤٥٠,٨	٩٨٤,٦	١٤٣٥,٤	٠,٣١٤	٠,٠٢	
١٩٧٤	٢٨,٦	٥٤٧,٢	١.٦٠,٣	١٦٠٧,٥	٠,٣٤٠	٠,٠٢٦	
١٩٧٥	٣٢,١	٧٢٩,٠٠	١١٨١,٣	١٩١٠,٣	٠,٣٨٢	٠,٠٤٢	٠,٠٨٨
١٩٧٦	٣٥,٧	٩٥١,٠٠	١٣٤٣,٧	٢٢٩٤,٧	٠,٤١٤	٠,٠٣٢	
١٩٧٧	٤١,٠٠	١١٠٨,٣	١٣٧٨,٨	٢٤٨٧,١	٠,٤٤٦	٠,٠٣٢	
١٩٧٨	٤٣,٨	١.٤٧,٥	١٥٢٦,٣	٢٥٧٣,٨	٠,٤٠٧	٠,٠٣٩-	
١٩٧٩	٥٠,٠٠	١١٧٩,٠٠	١٦٨٤,٠٠	٢٨٦٣,٠٠	٠,٤١٢	٠,٠٠٥	
١٩٨٠	٥٣,٥٠	١٣٣٨,٣	١٩٣١,٨	٣٢٧٠,١	٠,٤٠٩	٠,٠٠٣-	٠,٠٢٧
١٩٨١	٦٠,٣	١٧٣٧,١	٢١٠٢,٣	٣٨٣٩,٤	٠,٤٥٢	٠,٠٤٣	
١٩٨٢	٦٥,٦	١٧٤١,٦	٢٢٣٤,٨	٣٩٧٦,٤	٠,٤٣٨	٠,٠١٤-	
١٩٨٣	٦٩,٠٠	١٥٩٩,٠٠	٢٢٣٦,٥	٣٨٣٥,٥	٠,٤١٧	٠,٠٢١-	
١٩٨٤	٧٢,٩	١٤٦٩,٥	٢٣٠١,١	٣٧٧٠,٦	٠,٣٩٠	٠,٠٢٧-	
١٩٨٥	٧٢,٩	١٤٧٣,٨	٢٣٧٦,٥	٣٨٥٠,٣	٠,٣٨٣	٠,٠٠٧-	٠,٠٢٦-
١٩٨٦	٧٢,٧	١١٦٩,٥	٢٤٣٧,٧	٣٦٠٧,٢	٠,٣٢٤	٠,٠٥٩-	
١٩٨٧	٧٢,٥	١٢٦٢,٨	٢٥٢٧,٥	٣٧٩٠,٣	٠,٣٣٣	٠,٠٠٩	
١٩٨٨	٧٤,٧	١٣٦٨,٨	٢٥٤٥,٤	٣٩١٤,٢	٠,٣٥٠	٠,٠١٧	
١٩٨٩	٩٠,٧	١٣٥٦,١	٢٢٨٠,٢	٣٦٣٦,٣	٠,٣٧٣	٠,٠٢٣	
١٩٩٠	١٠٠,٠٠	١٧٢٥,٨	٢٢٧٥,٣	٤٠٠١,١	٠,٤٣٦	٠,٠٥٨	٠,٠٤٨
١٩٩١	١٠٤,٥	١٦٣٦,٨	٢٣١٥,٩	٣٩٥٢,٧	٠,٤١٤	٠,٠١٧-	
١٩٩٢	١٠٩,٤	٢.٢٣,٨	٢٥٢٢,٥	٤٥٤٦,٣	٠,٤٤٥	٠,٠٣١	
١٩٩٣	١١٥,٠٠	٢١٣٣,٦	٢٦٧٥,٨	٤٨٠٩,٤	٠,٤٤٣	٠,٠٠٢-	

المصدر: احتسبت القيمة الحقيقية بأسعار ٩٠ من قبل الباحث بالاعتماد على الاحصائيات التالية:

١. International Financial Statistics Yearbook, 1994, PP. 454-455.

٢. البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٣)، تشرين اول، ١٩٩٤، عدد خاص، جدول (٢٤)، ص ٣٣.

٣. البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩)، تشرين اول، ١٩٨٩، عدد خاص، جدول رقم (٤٧)، ص (٥٨).

البنك المركزي الاردني، بيانات احصائيات سنوية (١٩٦٤-١٩٩٣)، تشرين اول، ١٩٩٤، عدد خاص، جدول (٣٨)، ص (٤٧).

د- اما خلال الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٦-١٩٩٠، فقد زادت المستوردات الاردنية من (١١٦٩,٥) مليون دينار عام ١٩٨٦ لتصل الى (١٧٢٥,٨) مليون دينار، اي بنسبة نمو للفترة قدره (٤٧,٦)٪. كما وزاد الانتاج المحلي الاجمالي من (٣٦٠,٧,٢) مليون دينار عام ١٩٨٦ ليصل الى (٤٠٠,١,١)، اي بنسبة نمو قدرها حوالي (١٠,٩)٪. لذلك فقد زاد معامل احلال المستوردات بنسبة قدرها (٤,٨)٪^(٧).

ه- اما خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٣) فقد زاد معامل احلال المستوردات بنسبة قدرها (١,٢)٪ ويعود ذلك الى الزيادة الكبيرة في الانتاج المحلي الاجمالي الذي بلغ (٢٦٧٥,٨) مليون دينار الى عام ١٩٩٣ بعد ان كان (٢٣١٥,٩) مليون دينار في عام ١٩٩١. اما بالنسبة للمستوردات فقد زادت بنسبة نمو للفترة قدرها حوالي (٣٠,٤)٪، وذلك بعد ان زادت من (١٦٣٦,٨) مليون دينار عام ١٩٩١ لتصل الى (٢١٣٣,٦) مليون دينار عام ١٩٩٣^(٨).

الوفر في العملات الاجنبية الناتج عن احلال المستوردات

يمكن قياس الوفر في العملات الاجنبية والمتحققة من عملية احلال المستوردات بالاعتماد على ما يعرف بمقياس تشنري المطلق لإحلال المستوردات، ويقاس معدل الاحلال المطلق بضرب التغير الحاصل في معامل احلال المستوردات في العرض الكلي اي ان^(٩):

$$As = S_t (Z_t - Z_{(t-1)})$$

حيث ان :

As: معدل احلال المستوردات المطلق.

S_t: العرض الكلي للفترة الحالية.

Z_t: معامل احلال المستوردات للفترة الحالية.

Z_(t-1): معامل احلال المستوردات للفترة السابقة.

ويتضح من هذا المقياس، أنه إذا كان حاصل الضرب موجباً فإن ذلك يدل على مقدار الزيادة في استخدام العملات الأجنبية في تمويل المستوردات، في حين إذا كان حاصل الضرب سالباً فإن ذلك يدل على مقدار الوفرة من العملات الأجنبية الذي يتحقق نتيجة لعملية الاحلال للمستوردات^(١٠).

يلاحظ من الجدول رقم (٢) ان الاردن قد حقق تسرباً في العملات الاجنبية مقداره (١٦٨,١١) مليون دينار خلال فترة الخطة الثلاثية، وتسرباً مقداره (٨٨,٢٩) مليون دينار خلال فترة الخطة الخمسية الاولى، و وفراً قدره (١٠٠,١١) مليون دينار خلال فترة الخطة الثانية، وتسرباً مقداره (١٩٢,٠٥) مليون دينار خلال فترة الخطة الخمسية الثانية.

وعلى الرغم من تحقق انخفاض في معامل احلال المستوردات في عامي (١٩٩١ و ١٩٩٣) الا ان الزيادة التي تحققت في هذا المعامل عام ١٩٩٢ كانت كبيرة جداً. وبالنتيجة فقد تسرب ما مقداره (٦٤,١٢) مليون دينار خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٣).

مما تقدم يتضح ان نجاح عملية احلال المستوردات يعتمد على نمو الانتاج المحلي الاجمالي بنسبة تفوق معدل النمو في المستوردات، وهو الامر الذي لم يحدث في الاردن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) بشكل عام ويعود السبب في ذلك الى عدم كفاية الحماية المقدمة للصناعات المحلية، وعدم كفاءة بعض المنتجات الصناعية الاردنية، وانخفاض مشتريات القطاع العام (الحكومة) من القطاع الخاص. حسب ما ورد في رسالة بثينة المحتسب^(١١).

جدول رقم (٢)

مقدار الوفر من العملات الاحنبية المتحقق من احلال المستوردات في الأردن

خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) بأسعار ١٩٩٠

السنة	التغير في معامل احلال المستوردات السنوي	العرض الكلي (مليون دينار)	الوفر من العملات الاجنبية المتحقق من احلال المستوردات السنوي (مليون دينار)	الوفر المتحقق من العملات الاجنبية في خطط التنمية (مليون دينار)
١٩٧٠	-	١٣٥٨,٣	-	
١٩٧١	٠,٠١٥	١٤١٤,٣	٢١,٢١	
١٩٧٢	٠,٠٢٥	١٥٠٦,٩	٣٧,٦٧	
١٩٧٣	٠,٠٢	١٤٣٥,٤	٢٨,٧١	
١٩٧٤	٠,٠٢٦	١٦٠٧,٥	٤١,٨	
١٩٧٥	٠,٠٤٢	١٩١٠,٣	٨٠,٢٣	١٦٨,١١
١٩٧٦	٠,٠٣٢	٢٢٩٤,٧	٧٣,٤٣	
١٩٧٧	٠,٠٣٢	٢٤٨٧,١	٧٩,٥٩	
١٩٧٨	٠,٠٣٩-	٢٥٧٣,٨	١٠٠,٣٨-	
١٩٧٩	٠,٠٠٥	٢٨٦٣,٠٠	١٤,٣٢	
١٩٨٠	٠,٠٠٣-	٣٢٧٠,١	٩,٨١-	٨٨,٢٩
١٩٨١	٠,٠٤٣	٣٨٣٩,٤	١٦٥,٠٩	
١٩٨٢	٠,٠١٤-	٣٩٧٦,٤	٥٥,٦٧-	
١٩٨٣	٠,٠٢١-	٣٨٣٥,٥	٨٠,٥٥-	
١٩٨٤	٠,٠٢٧-	٣٧٧٠,٦	١٠٢,٨١-	
١٩٨٥	٠,٠٠٧-	٣٨٥٠,٣	٢٦,٩٥-	١٠٠,١١-
١٩٨٦	٠,٠٥٩-	٣٦٠٧,٢	٢١٢,٨٢-	
١٩٨٧	٠,٠٠٩	٣٧٩٠,٣	٣٤,١١	
١٩٨٨	٠,٠١٧	٣٩١٤,٢	٦٦,٥٤	
١٩٨٩	٠,٠٢٣	٣٦٣٦,٣	٨٢,٦٣	
١٩٩٠	٠,٠٥٨	٤٠٠١,١	٢٣٢,٠٦	١٩٢,٠٥
١٩٩١	٠,٠١٧-	٣٩٥٢,٧	٦٧,٢٠-	
١٩٩٢	٠,٠٣١	٤٥٤٦,٣	١٤٠,٩٤	
١٩٩٣	٠,٠٠٢-	٤٨٠٩,٤	٩,٦٢-	

احتسب الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (١)

اهداف استراتيجية احلال المستوردات:

تهدف استراتيجية احلال المستوردات بشكل عام الى تحقيق الاهداف التالية:

(أ) تحقيق درجة من الاستقلال الاقتصادي:

ويقصد بذلك استقلال الاقتصاد المحلي عن اقتصاديات الدول الاخرى وتقليل درجة تبعيته لها، وبالتالي المقدرة على الاعتماد على الذات والتخلص من سيطرة اقتصاديات الدول الاخرى وهيمنتها. ويعني الاستقلال الاقتصادي النقص (نسبياً او مطلقاً) في اجمالي المستوردات، هذا ويمكن قياس درجة الاستقلال الاقتصادي لاية دولة بمؤشرات متعددة منها^(١٢):

اولاً: المؤشرات السلبية:

اي المؤشرات التي تقيس -درجة الاعتماد على اقتصاديات الدول الاخرى- وبالتالي فنقصان المؤشر يدل على زيادة درجة الاستقلال الاقتصادي للدولة. ومن هذه المؤشرات:

$$١- \frac{\text{العجز في الميزان التجاري}}{\text{الانتاج المحلي الاجمالي} + \text{العجز في الميزان التجاري}}$$

$$٢- \frac{\text{مستلزمات الانتاج المستوردة}}{\text{مستلزمات الانتاج الكلية}}$$

$$٣- \frac{\text{العجز في الميزان التجاري}}{\text{الاستثمار السنوي الصافي}}$$

ثانياً: المؤشرات الايجابية:

اي المؤشرات التي تقيس درجة الاستقلال الاقتصادي، ومن هذه المؤشرات:

$$١- \frac{\text{الصادرات}}{\text{المستوردات}}$$

أما بالنسبة لدراستنا فقد اعتمدت على المؤشر الأول وهو نسبة العجز في الميزان التجاري الى مجموع الانتاج المحلي الإجمالي والعجز في الميزان التجاري، والمؤشر الثالث وهو نسبة العجز في الميزان التجاري الى الاستثمار السنوي الصافي ، وسبب اختيار هذين المؤشرين هو ان العجز في الميزان التجاري يجمع بين جانبي العلاقة مع العالم الخارجي في الصادرات والمستوردات.

هذا ويشير الجدول رقم (٢) الى:

١- ان الاردن بلد منفتح وكثير الاعتماد على الخارج، ومما يدل على ذلك ارتفاع العجز الكبير في الميزان التجاري الاردني، ويعود السبب في هذا الانفتاح الى امور عدة اهمها: سياسة التجارة الحرة في الاردن، زيادة الطلب الاردني على الاستيراد، وقلة الاستثمار الاجنبي في الاردن خلال فترة الدراسة وانخفاض الصادرات لانخفاض الانتاج المحلي الاجمالي، واذا ما تتبعنا الارقام في الجدول رقم (٣)، فإننا نجد انه ومع مر السنين تزداد تبعية الاردن الاقتصادية للخارج، اذ ازداد هذا المؤشر من (٠,٢٢) في عام (١٩٧٠) ليصل الى (٠,٣٤) في عام (١٩٩٣) بالرغم من وجود احلال للمستوردات في عام (١٩٩٣)، وهذا يعني ان استراتيجيات احلال المستوردات لم تكن ناجحة في تقليل التبعية الاقتصادية للخارج.

٢- أما مؤشر نسبة العجز في الميزان الى الاستثمار الصافي، فيلاحظ ان التبعية تختلف ايضاً من سنة إلى أخرى، اذ بلغ هذا المؤشر في عام (١٩٧٠) حوالي (٢,٩٨) انخفض ليبلغ (٢,١) عام (١٩٩٣) وهذا يعني ان الاقتصاد الاردني قد زاد اعتماده على المدخرات المحلية أو القروض أو المساعدات أو التحويلات في التكوين الرأسمالي والتي زادت من الاستثمارات في الاردن والتي بدورها ادت الى انخفاض قيمة هذا المؤشر بشكل قليل، وإن ارتفاع قيمة المؤشر تدل على أهمية المستوردات في التكوين الرأسمالي.

جدول رقم (٣)
مؤشرات الاستقلال الاقتصادي في الاردن
خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٧٠) بأسعار ١٩٩٠

السنة	الصادرات الحقيقية مليون دينار (١)	المستوردات الحقيقية مليون دينار (٢)	العجز التجاري الحقيقي مليون دينار	الانتاج المحلي الاجمالي الحقيقي (٢) مليون دينار	العجز بالميزان التجاري+الانتاج المحلي الاجمالي مليون دينار	الاستثمار الصافي الحقيقي (٣)	المقياس الأول درجة الاستقلال الاقتصادي	المقياس الثالث درجة الاستقلال الاقتصادي
١٩٧٠	٦٣,٩	٣٤٥,٠٠	٢٨١,١	١٠١٣,٣	١٢٩٤,٤	٩٤,٢	٠,٢٢	٢,٩٨
١٩٧١	٥٦,٧	٣٨١,١	٣٢٤,٤	١٠٣٣,٢	١٣٥٧,٦	١١٦,٦	٠,٢٤	٢,٧٨
١٩٧٢	٧٩,١	٤٤٣,٣	٣٦٤,٢	١٠٦٣,٦	١٤٢٧,٨	١٣٤,٩	٠,٢٦	٢,٧٠
١٩٧٣	١٠٠,٠٠	٤٥٠,٨	٣٥٠,٨	٩٨٤,٦	١٣٣٥,٤	١٦٦,٦	٠,٢٦	٢,١١
١٩٧٤	١٧٤,١	٥٤٧,٢	٣٧٣,١	١٠٦٠,٣	١٤٣٣,٤	١٩٦,٦	٠,٢٦	١,٩
١٩٧٥	١٥٢,٣	٧٢٩,٠٠	٥٧٦,٦	١١٨١,٣	١٧٥٧,٩	٢٤١,٥	٠,٣٣	٢,٣٩
١٩٧٦	١٩٢,٤	٩٥١,٠٠	٧٥٨,٦	١٣٤٣,٧	٢١٠٢,٣	٤٠٤,٨	٠,٣٦	١,٨٧
١٩٧٧	٢٠٠,٢	١١٠٨,٣	٩٠٨,١٠	١٣٧٨,٨	٢٢٨٦,٩	٥٤٤,٤	٠,٤٠	١,٦٧
١٩٧٨	٢٠٧,٥	١٠٤٧,٥	٨٤٠,٠٠	١٥٢٦,٣	٢٣٦٦,٣	٥٠١,١	٠,٣٥	١,٦٨
١٩٧٩	٢٤١,٨	١١٧٩,٠٠	٩٣٧,٢٠	١٦٨١,٠	٢٦٢١,٢	٥٥١,٨	٠,٣٦	١,٧
١٩٨٠	٣٢٠,٤	١٣٣٨,٣	١٠١٧,٩	١٩٣١,٨	٢٩٤٩,٧	٦٨٣,٤	٠,٣٥	١,٤٩
١٩٨١	٤٠٢,٣	١٧٣٧,١	١٣٣٤,٨	٢١٠٢,٣	٣٤٣٧,١	٩٢٨,٠٠	٠,٣٩	١,٤٤
١٩٨٢	٤٠٣,٢	١٧٤١,٦	١٣٣٨,٤	٢٢٣٤,٨	٣٥٧٣,٢	٧٧٣,٠٠	٠,٣٧	١,٧٣
١٩٨٣	٣٠٥,٢	١٥٩٩,٠٠	١٢٩٣,٨	٢٢٣٦,٥	٣٥٣٠,٣	٥٨٠,٣	٠,٣٧	٢,٢٣
١٩٨٤	٣٩٨,٨	١٤٦٩,٥	١٠٧٠,٧	٢٣٠٦,١	٣٣٧٦,٨	٥٤٤,٦	٠,٣٢	١,٩٧
١٩٨٥	٤٢٦,٥	١٤٧٣,٨	١٠٤٧,٣	٢٣٧٦,٥	٣٤٢٣,٨	٢٥٧,٨	٠,٣١	٤,٠٦
١٩٨٦	٣٥٢,١	١١٦٩,٥	٨١٧,٤	٢٤٣٧,٧	٣٢٥٥,١	٣٠٦,٢	٠,٣٥	٢,٦٧
١٩٨٧	٤٣٥,٤	١٢٦٢,٨	٨٢٧,٤	٢٥٢٧,٥	٣٣٥٤,٩	٣٧٨,٨	٠,٢٤	٢,١٨
١٩٨٨	٥١٠,٧	١٣٦٨,٨	٨٥٨,١	٢٥٤٥,٤	٣٤٠٣,٥	٤٠٠,٣	٠,٢٥	٢,١٤
١٩٨٩	٧٠٣,٠٠	١٣٥٦,١	٦٥٣,١	٢٢٨٠,٢	٢٩٣٣,٣	٣٥٣,٤	٠,٢٢	١,٨٥
١٩٩٠	٧٠٦,١	١٧٢٥,٨	١٠١٩,٧	٢٢٧٥,٣	٣٢٩٥	٤٧١,٦	٠,٣١	٢,١٦
١٩٩١	٧٣٧,٥	١٦٣٦,٨	٨٩٩,٣	٢٣١٥,٩	٣٢١٥,٢	٣١٥,٨	٠,٢٨	٢,٨٥
١٩٩٢	٧٥٨,٠٠	٢٠٣٣,٨	١٢٦٥,٧	٢٥٢٢,٥	٣٧٨٨,٢	٦٠٠,٠٠	٠,٣٣	٢,١١
١٩٩٣	٧٥١,٩	٢١٣٣,٦	١٣٨١,٧	٢٦٧٥,٨	٤٠٥٧,٥	٦٥٩,٥	٠,٣٤	٢,١

المصدر: احتسبت قيم الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:

- الارقام الحقيقية بالاعتماد على مخفض الناتج المحلي الاجمالي بأسعار (١٩٩٠).
- ١. البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٣)، تشرين اول ١٩٩٤، عدد خاص، جدول (٣٢) ص.
- ٢. جدول رقم (١).
- ٣. (٧٥-٧٠) البنك المركزي الاردني، (١٩٦٤-١٩٨٩)، مرجع سابق، جدول رقم (٤٨)، ص ٥٩.
- (٧٦-٩٣) البنك المركزي الاردني، (١٩٦٤-١٩٩٣)، مرجع سابق، جدول رقم (٣٩)، ص ٤٨.
- تم تثبيت امتلاك رأس المال الثابت لسنة (١٩٩٣)، لعدم وجودها.

وتجدر الإشارة هنا الى ان حجم الاعتماد على الخارج يتأثر بحجم الاقتصاد^(١٣)، فكلما كان حجم الاقتصاد صغيراً مقاساً بحجم موارده كلما كانت درجة تبعيته (درجة عدم استقلاله) كبيرة، وهذا المقياس يسمى بدرجة الانفتاح الاقتصادي الذي يقاس عادة بنسبة التجارة الخارجية (الصادرات + المستوردات) الى الانتاج المحلي الاجمالي ويبين الجدول رقم (٤) هذه النسبة للاقتصاد الاردني والذي يدل على تزايد الانفتاح الاقتصادي مقاساً بنسبة التجارة الخارجية الى الانتاج المحلي من (٤٠,٣٥٪) في عام (١٩٧٠) الى (١٠٧,٨٤٪) في عام ١٩٩٣، ويلاحظ من الجدول ايضاً تراجع نسبة التجارة الخارجية في فترات تراجع المستوردات وخاصة فترة الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨١-١٩٨٥) فقد انخفضت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي من (١٠١,٧٦٪) عام (١٩٨١) الى (٦٢,٤٢٪) عام ١٩٨٦ ثم عادت هذه النسبة الى التزايد بعد ذلك.

(٤) الجدول

نسبة التجارة الخارجية الى الانتاج المحلي الاجمالي في الاردن

خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) بأسعار ١٩٩٠

نسبة التجارة الخارجية الى الانتاج المحلي الاجمالي %	الانتاج المحلي الاجمالي الحقيقي مليون دينار	التجارة الخارجية الحقيقية مليون دينار	المستوردات الحقيقية مليون دينار	الصادرات الحقيقية مليون دينار	السنة
٤٠,٣٥	١٠١٣,٣	٤٠٨,٩	٣٤٥,٠٠	٦٣,٩	١٩٧٠
٤٢,٣٧	١٠٣٣,٢	٤٣٧,٨	٣٨١,١	٥٦,٧	١٩٧١
٤٩,١٢	١٠٦٣,٦	٥٢٢,٤	٤٤٣,٣	٧٩,١	١٩٧٢
٥٥,٩٤	٩٨٤,٦	٥٥٠,٨	٤٥٠,٨	١٠٠,٠٠	١٩٧٣
٦٨,٠٣	١٠٦٠,٣	٧٢١,٣	٥٤٧,٢	١٧٤,١	١٩٧٤
٧٤,٦	١١٨١,٣	٨٨١,٣	٧٣٩,٠٠	١٥٢,٣	١٩٧٥
٨٥,١	١٣٤٣,٧	١١٤٣,٤	٩٥١,٠٠	١٩٢,٤	١٩٧٦
٩٤,٩	١٣٧٨,٨	١٣٠٨,٥	١١٠٨,٣	٢٠٠,٢	١٩٧٧
٨٢,٢٢	١٥٢٦,٣	١٢٥٥,٠٠	١٠٤٧,٥	٢٠٧,٥	١٩٧٨
٨٤,٣٧	١٦٨٤,٠٠	١٤٢٠,٨	١١٧٩,٠٠	٢٤١,٨	١٩٧٩
٨٥,٨٦	١٩٣١,٨	١٦٥٨,٧	١٣٣٨,٣	٣٢٠,٤	١٩٨٠
١٠١,٧٦	٢١٠٢,٣	٢١٣٩,٤	١٧٣٧,١	٤٠٢,٣	١٩٨١
٩٥,٩٧	٢٢٣٤,٨	٢١٤٤,٨	١٧٤١,٦	٤٠٣,٢	١٩٨٢
٨٥,١٤	٢٢٣٦,٥	١٩٠٤,٢	١٥٩٩,٠٠	٣٠٥,٢	١٩٨٣
٨١,٠٢	٢٣٠٦,١	١٨٦٨,٣	١٤٦٩,٥	٣٩٨,٨	١٩٨٤
٧٩,٩٦	٢٣٧٦,٥	١٩٠٠,٣	١٤٧٣,٨	٤٢٦,٥	١٩٨٥
٦٢,٤٢	٢٤٣٧,٧	١٥٢١,٦	١١٦٩,٥	٣٥٢,١	١٩٨٦
٦٧,٢٠	٢٥٢٧,٥	١٦٩٨,٤	١٢٦٢,٨	٤٣٥,٤	١٩٨٧
٧٣,٨٤	٢٥٤٥,٤	١٨٧٩,٥	١٣٦٨,٨	٥١٠,٧	١٩٨٨
٩٠,٣	٢٢٨٠,٢	٢٠٥٩,١	١٣٥٦,١	٧٠٣,٠٠	١٩٨٩
١٠٦,٨٨	٢٢٧٥,٣	٢٤٣١,٩	١٧٢٥,٨	٧٠٦,١	١٩٩٠
١٠٢,٥٢	٢٣١٥,٩	٢٣٧٤,٣	١٦٣٦,٨	٧٣٧,٥	١٩٩١
١١٠,٢٨	٢٥٢٢,٥	٢٧٨١,٨	٢٠٢٣,٨	٧٥٨,٠٠	١٩٩٢
١٠٧,٨٤	٢٦٧٥,٨	٢٨٨٥,٥	٢١٣٣,٦	٧٥١,٩	١٩٩٣

× الجدول احتسب من قبل الباحث اعتماداً على جدول رقم (٣) ومخفض النتائج المحلي الاجمالي بأسعار ١٩٩٠.

ب- تخفيض العجز في الميزان التجاري الاردني

هدفت خطط التنمية في الاردن دائماً الى تقليل العجز المزمّن في الميزان التجاري الاردني، الا انه وبالرغم من ذلك مازالت الصادرات الوطنية تحبو وراء المستوردات؛ اذ ان المستوردات الاردنية كانت تنمو بمعدلات تفوق معدلات النمو في الصادرات الوطنية راجع الجدولين رقم (٥)، (٦)، اللذين يوضحان ما يلي:

١- لقد ازداد العجز في الميزان التجاري الاردني خلال سنوات الدراسة (١٩٧٠-١٩٩٣) اذ بلغ هذا العجز حوالي (٢٨١) مليون دينار في عام (١٩٧٠)، في حين وصل هذا العجز حوالي (١٣٨٢) مليون دينار في عام (١٩٩٣) اي ان العجز في الميزان التجاري الاردني قد تضاعف خلال فترة الدراسة حوالي (٥) مرات.

ويعود هذا العجز الكبير والمستمر في الميزان التجاري الى ان نسبة النمو في المستوردات كانت اكبر مما هي عليه للصادرات الوطنية، اذ ازدادت المستوردات الاردنية من (٣٤٥) مليون دينار في عام (١٩٧٠) الى حوالي (١٧٣٧) مليون دينار عام (١٩٨١) لتصل الى حوالي (٢١٣٤) مليون دينار، اي ان المستوردات تضاعفت من سنة (١٩٧٠) ولغاية (١٩٩٣) اكثر من (٦) اضعاف، في حين ان الصادرات الوطنية زادت من حوالي (٦٤) مليون دينار في عام (١٩٧٠) لتصل اعلى مستوى لها في عام (١٩٩٢) اذ بلغت (٧٥٨) مليون دينار، ثم عادت وانخفضت في عام ١٩٩٣ الى حوالي (٧٥٢) مليون دينار وبمعنى اخر فإن مقدار الزيادة في المستوردات الاردنية من عام (١٩٧٠) ولغاية عام (١٩٩٣) بلغت حوالي (١٧٨٨,٦) مليون دينار في حين ان مقدار الزيادة في الصادرات الوطنية خلال تلك الفترة بلغ (٦٨٨) مليون دينار فقط.

٢- كما تشير بيانات الجدول رقم (٥)، الى ان نسبة العجز في الميزان التجاري الاردني الى الانتاج المحلي الاجمالي قد ارتفعت من (٢٧,٧٤٪) عام (١٩٧٠) الى (٤٨,٨٢٪) عام (١٩٧٥) ثم انخفضت الى (٢٨,٦٤٪) عام (١٩٨٩) وعادت الى ارتفاع ثانية لتصل الى (٥١,٦٤٪) عام (١٩٩٣).

وتجدر الاشارة هنا الى ان تلك النسبة وصلت اعلى مستوى لها في عام (١٩٧٧) اذ بلغت حوالي (٦٥,٨٦٪) في حين بلغ ادنى مستوى لها حوالي (٢٧,٧٤٪) في عام (١٩٨٩).

جدول رقم (٥)

العجز في الميزان التجاري الى الانتاج المحلي الإجمالي في الأردن

خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) بأسعار ١٩٩٠

السنة	المستوردات الحقيقية مليون دينار	الصادرات الحقيقية مليون دينار	العجز في الميزان التجاري مليون دينار	الانتاج المحلي مليون دينار	نسبة العجز في الميزان التجاري الى الانتاج المحلي الإجمالي (%)
١٩٧٠	٣٤٥,٠٠٠	٦٣,٩	٢٨١,١	١,١٣,٣	٢٧,٧٤
١٩٧١	٣٨١,١	٥٦,٧	٣٢٤,٤	١,٢٣,٢	٢٦,٤٠
١٩٧٢	٤٤٣,٣	٧٩,١	٣٦٤,٢	١,٠٦٣,٦	٣٤,٢٤
١٩٧٣	٤٥٠,٨	١٠٠,٠٠	٣٥٠,٨	٩٨٤,٦	٣٥,٦٣
١٩٧٤	٥٤٧,٢	١٧٤,١	٣٧٣,١	١,٠٦٠,٣	٣٥,١٩
١٩٧٥	٧٢٩,٠٠	١٥٢,٣	٥٧٦,٧	١١٨١,٣	٤٨,٨٢
١٩٧٦	٩٥١,٠٠	١٩٢,٤	٧٥٨,٦	١٣٤٣,٧	٥٦,٤٦
١٩٧٧	١١٠٨,٣	٢٠٠,٢	٩٠٨,١	١٣٧٨,٨	٦٥,٨٦
١٩٧٨	١,٠٤٧,٥	٢٠٧,٥	٨٤٠,٠٠	١,٥٢٦,٣	٥٥,٠٤
١٩٧٩	١١٧٩,٠٠	٢٤١,٨	٩٣٧,٢	١,٦٨٤,٠٠	٥٥,٦٥
١٩٨٠	١,٣٣٨,٣	٣٢٠,٤	١,٠١٧,٩	١,٩٣١,٨	٥٢,٦٩
١٩٨١	١,٧٣٧,١	٤٠٢,٣	١,٣٣٤,٨	٢١٠٢,٣	٦٣,٤٩
١٩٨٢	١,٧٤١,٦	٤٠٣,٢	١,٣٣٨,٤	٢,٢٣٤,٨	٥٩,٨٩
١٩٨٣	١,٥٩٩,٠٠	٣٠٥,٢	١,٢٩٣,٨	٢,٢٣٦,٥	٥٧,٨٥
١٩٨٤	١,٤٦٩,٥	٣٩٨,٨	١,٠٧٠,٧	٢,٣٠٦,١	٤٦,٤٣
١٩٨٥	١,٤٧٣,٨	٤٢٦,٥	١,٠٤٧,٣	٢,٣٧٦,٥	٤٤,٠٧
١٩٨٦	١,١٦٩,٥	٣٥٢,١	٨١٧,٤	٢,٤٣٧,٧	٣٣,٥٣
١٩٨٧	١,٢٦٢,٨	٤٣٥,٤	٨٢٧,٤	٢,٥٢٧,٥	٣٢,٧٤
١٩٨٨	١,٣٦٨,٨	٥١٠,٧	٨٥٨,١	٢,٥٤٥,٤	٣٣,٧١
١٩٨٩	١,٣٥٦,١	٧٠٣,٠٠	٦٥٣,١	٢,٢٨٠,٢	٢٨,٦٤
١٩٩٠	١,٧٢٥,٨	٧٠٦,١	١,٠١٩,٧	٢,٢٧٥,٣	٤٤,٨٢
١٩٩١	١,٦٣٦,٨	٧٣٧,٥	٨٩٩,٣	٢,٣١٥,٩	٣٨,٨٣
١٩٩٢	٢,٠٢٣,٨	٧٥٨,٠٠	١,٢٦٥,٨	٢,٥٢٢,٥	٥٠,١٨
١٩٩٣	٢,١٣٣,٦	٧٥١,٩	١,٣٨١,٧	٢,٦٧٥,٨	٥١,٦٤

احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (٣)، ومخفض الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٠.

٣- ويلاحظ ايضا ان قدرة القطاع التصديري في الاردن على تمويل المستوردات كمؤشر لتخفيض العجز في الميزان التجاري قد ازدادت من (١٨,٥٪) عام (١٩٧٠) الى (٢٠,٩٪) عام (١٩٧٥) ثم ازدادت الى (٢٣,٩٪)، (٢٨,٩٪) (٤٠,٩٪) خلال الاعوام (١٩٨٠)، (١٩٨٥) (١٩٩٠) على التوالي، ويعود السبب في هذا الارتفاع الى ان معدلات النمو في الصادرات الوطنية كانت اعلى مما هي عليه بالنسبة لمعدلات نمو المستوردات ويلاحظ ذلك من خلال الانخفاض في نسبة النمو في العجز التجاري خلال الاعوام ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠ وعلى الرغم من ذلك فإن قيمة الصادرات كانت اقل من قيمة المستوردات اما في عام (١٩٩٣) فقد انخفضت نسبة تغطية الصادرات الوطنية للمستوردات الى (٣٥,٢٪) نتيجة لانخفاض نسبة النمو في الصادرات الوطنية في عام (١٩٩٣) والتي بلغت (-٨٪) في حين ان نسبة النمو في المستوردات الاردنية بلغت (٥,٤٪) في العام نفسه.

الجدول (٦)

النمو في (المستوردات، والصادرات، والانتاج المحلي الإجمالي) في الأردن

خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) بأسعار ١٩٩٠

السنة	النمو في المستوردات الحقيقية %	النمو في الصادرات الحقيقية %	النمو في الانتاج المحلي الاجمالي الحقيقي %
١٩٧٠	-	-	-
١٩٧١	١٠,٤٦	١١,٢٧-	١,٩٦
١٩٧٢	١٦,٣٢	٣٩,٥١	٢,٩٤
١٩٧٣	١,٦٩	٢٦,٤٢	٧,٤٣-
١٩٧٤	٢١,٣٨	٧٤,١	٧,٦٩
١٩٧٥	٢٣,٢٢	١٢,٥٢-	١١,٤١
١٩٧٦	٢٠,٤٥	٢٦,٣٣	١٣,٧٥
١٩٧٧	١٦,٥٤	٤,٠٥	٢,٦١
١٩٧٨	٥,٤٩-	٣,٦٥	١٠,٧
١٩٧٩	١٢,٥٥	١٦,٥٣	١٠,٣٣
١٩٨٠	١٣,٥١	٣٢,٥١	١٤,٧
١٩٨١	٢٩,٨	٢٥,٥٦	٨,٨٣
١٩٨٢	٠,٢٦	٠,٢٢	٦,٣
١٩٨٣	٨,١٩-	٢٤,٣١-	٠,٠٨
١٩٨٤	٨,١-	٣٠,٦٧	٣,١١
١٩٨٥	٠,٢٩	٦,٩٦	٣,٠٥
١٩٨٦	٢٠,٦٥-	١٧,٤٤-	٢,٥٨
١٩٨٧	٧,٩٨	٢٣,٦٦	٣,٦٨
١٩٨٨	٨,٣٩	١٧,٢٩	٠,٧١
١٩٨٩	٠,٩٣-	٣٧,٦٥	١٠,٤٢-
١٩٩٠	٢٧,٢٦	٠,٤٤	٠,٢٢-
١٩٩١	٥,١٦-	٤,٤٥	١,٧٨
١٩٩٢	٢٣,٦٤	٢,٧٨	٨,٩٢
١٩٩٣	٥,٤٣	٠,٨٠-	٦,٠٨

لحساب الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (٥)، ومخفض الناتج المحلي الاجمالي بأسعار ١٩٩٠.

مقدرة الاقتصاد على الاستيراد:

يتطلب التوازن في السوق تساوي العرض والطلب، فعندما لا يستطيع العرض المحلي تغطية الطلب المحلي، يتم تغطية العجز من خلال زيادة المستوردات، وتحتاج هذه الزيادة الى توفر عملات أجنبية، فمقدرة الاردن على الاستيراد تعتمد على شروط التبادل التجاري للاردن، فكلما تحسنت شروط التبادل التجاري زادت حصيلة الاقتصاد من العملات الأجنبية، وبالتالي تزيد المقدرة على الاستيراد وهناك ثلاثة مقاييس لشروط التبادل التجاري وهي^(١٤):

١- شروط التبادل التجاري السلعي : وهو الرقم القياسي لوحدة اسعار

$$\text{المصدرات على الرقم القياسي لوحدة اسعار المستوردات} \left(\frac{P_x}{P_m} \right)$$

٢- شروط التبادل التجاري الاجمالي :- وهو الرقم القياسي لوحدة كمية

$$\text{المستوردات على الرقم القياسي لوحدة كمية المصدرات} \left(\frac{Q_m}{Q_x} \right)$$

٣- شروط التبادل التجاري الداخلي: وهو شروط التبادل التجاري السلعي مضروباً بالرقم القياس لوحدة كمية المصدرات ويمثل هذا التبادل الداخلي مقدرة الاقتصاد على الاستيراد، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المتطابقة التالية:

$$P_x Q_x - P_M Q_M = 0$$

حيث:

P_x : الرقم القياس لوحدة اسعار المصدرات.

P_M : الرقم القياس لوحدة اسعار المستوردات.

Q_x : الرقم القياس لوحدة كمية المصدرات.

Q_M : الرقم القياس لوحدة كمية المستوردات.

$$\frac{P_x Q_x}{P_M} = Q_m$$

وهذا يعني ان كمية المستوردات الممكن الحصول عليها من ايرادات الصادرات على فرض أن العجز في الميزان التجاري صفر، فإذا كانت كمية المستوردات أكبر من (Q_M) التي تم حسابها يكون هناك عجز في الميزان التجاري أما اذا كان Q_M أكبر من المستوردات الفعلية لتلك السنة يكون قد حصل وفر في العملات الأجنبية.

يلاحظ من الجدول رقم (٧) ما يلي:

١- ان معدل التبادل التجاري السلعي قد مال لصالح الاردن خلال السنوات (١٩٧٤-١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٨٨-١٩٩٣)، أي أن الارقام القياسية لاسعار الصادرات في تلك السنوات كانت اكبر من الارقام القياسية لاسعار المستوردات، حيث حقق الأردن خلال تلك السنوات ربحاً مقداره حوالي (٢٥٪) خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٧٦) وربحاً مقداره (٥٥٪) خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٣)، في حين حقق خسارة خلال السنوات ((١٩٧٠-١٩٧٣)، (١٩٧٩-١٩٨٥)، (١٩٨٧) في حين لم يحقق أي ربح أو خسارة في الأعوام الأخرى.

٢- كانت شروط التبادل التجاري الاجمالي لصالح الأردن طوال سنوات الدراسة باستثناء عام (١٩٨٩)، حيث حقق الأردن في ذلك العام خسارة قدرها حوالي (٠,٠٨٪)، في حين بلغ مجموع الارباح التي حققها الأردن حوالي (٩,٧٣٪).

٣- ان الاقتصاد الاردني مني بخسارة كبيرة من جراء المتاجرة وفقا لمعيار شروط التبادل التجاري الداخلي وذلك لان كمية المستوردات التي تستطيع ان تغطيها عائدات صادرات الأردن من العملات الاجنبية اقل بكثير من مستوردات الأردن الفعلية حيث بلغت المستوردات الفعلية [٣٤٥)، (٢١٣٣,٦) مليون دينار مقارنة مع عائدات الصادرات الاردنية من العملات الاجنبية [٩,٩)، (١١٧,٦) مليون دينار في عامي (١٩٧٠، ١٩٩٣) ويعود ذلك

الى انخفاض اسعار صادرات الاردن وبالتالي انخفاض عائدات الصادرات
من العملات الاجنبية وارتفاع اسعار المستوردات مما زاد فاتورة
المستوردات.

جدول رقم (٧)
شروط التبادل التجاري في الأردن
خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) (بأسعار ٩٠)

السنة	الرقم القياسي لوحة اسعار المستوردات	الرقم القياسي لوحة اسعار الصادرات	الرقم القياسي لوحة كمية المستوردات	الرقم القياسي لوحة كمية الصادرات	شروط التبادل التجاري السلمي	شروط التبادل التجاري الاجمالي	شروط التبادل التجاري الذخري
١٩٧٠	١٩,٧	١٧,٧	٢٠,٥	١١,٠٠	٠,٩	١,٨٦	٩,٩
١٩٧١	٢٣,٠٠	١٦,٤	١٩,٧	١٠,٠٠	٠,٧١	١,٩٧	٧,١
١٩٧٢	٢٥,٠٠	١٩,٨	٢٥,١	١٢,٤	٠,٧٩	٢,٠٢	٩٧,٩٦
١٩٧٣	٢٦,٢	١٩,٩	٢٤,٥	١٣,٥	٠,٧٦	١,٨١	١٠,٢٦
١٩٧٤	٢٣,٣٠	٤٠,٦	٢٧,٤	١٩,١	١,٢٢	١,٤٣	٢٣,٣
١٩٧٥	٤٥,٧	٤٦,١	٢٤,٨	١٦,٥	١,٠١	٢,١١	١٦,٦٧
١٩٧٦	٤٠,٦	٤١,٤	٥١,٩	٢٠,٩	١,٠٢	٢,٤٨	٢١,٣٢
١٩٧٧	٤١,٥	٤١,٤	٦٠,٦	٢٥,١	١,٠٠	٢,٤١	٢٥,١
١٩٧٨	٤٠,٣	٣٩,٩	٦٩,١	٢٧,١	١,٠٠	٢,٥٥	٢٧,١
١٩٧٩	٤٣,٢	٤٠,٢	٨١,٢	٣٣,٤	٠,٩٣	٢,٤٣	٣١,٠٦
١٩٨٠	٥٣,٦	٤٧,٧	٧٩,٧	٤١,٧	٠,٨٩	١,٩١	٣٧,١١
١٩٨١	٦٥,٢	٥٤,٧	٩٤,٦	٤٨,٦	٠,٨٤	١,٩٥	٤٠,٨٢
١٩٨٢	٦٦,٣	٥٩,٩	١٠٣,٨	٤٩,٨	٠,٩٠	٢,٠٨	٤٤,٨٢
١٩٨٣	٦٠,٦	٥٤,٧	١٠٤,٧	٤٩,٤	٠,٩٠	٢,١٢	٤٤,٤٦
١٩٨٤	٦٣,٦	٥٩,٦	٩٨,٢	٦٩,٣	٠,٩٤	١,٤٢	٦٥,١٤
١٩٨٥	٦١,٩	٥٧,٨	١٠٠,٥	٧٢,٢	٠,٩٣	١,٤	٦٧,١٥
١٩٨٦	٤٦,٦	٤٩,٨	١٠٥,٦	٧٤,٠٠	١,٠٧	١,٤٣	٧٩,١٨
١٩٨٧	٤٨,٤	٤٦,٢	١٠٩,٥	٨٨,٠٠	٠,٩٥	١,٢٤	٨٣,٦
١٩٨٨	٥١,٢	٥٣,٨	١١٥,٧	٩٨,٦	١,٠٥	١,١٧	١٠٣,٥٣
١٩٨٩	٧٤,٣	٨٤,٠٠	٩٥,٩	١٠٣,٩	١,١٣	٠,٩٢	١١٧,٤١
١٩٩٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١٠٠,٠٠
١٩٩١	١٠٠,٢	١١١,٣	٩٨,٨	٨٧,٩	١,١١	١,١٢	٩٧,٥٧
١٩٩٢	٩٤,٧	١٠٧,٢	١٣٥,٥	٩٦,٥	١,١٣	١,٤	١٠٩,٠٥
١٩٩٣	٩٦,٢	١٠٨,٣	١٤٧,٧	١٠٤,٣	١,١٣	١,٤٢	١١٧,٨٦

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٣)، تشرين أول، ١٩٩٤، جدول (٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤)، ص ٤٠-٤٣.

أدوات استراتيجية أحلال المستوردات:

يقوم القطاع الحكومي بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار عن طريق توفير المناخ الملائم للاستثمار سواء اقتصادياً أو سياسياً وعن طريق وضع تشريعات قانونية يستفيد منها المستثمر عن طريق تطوير البنية التحتية اللازمة لكل القطاعات الاقتصادية من كهرباء ومياه ووسائل الاتصال وبأسعار أقل من أسعار الاستهلاك الشخصي وبشكل معقول.

وسهلت الحكومة على المنتجين استيراد المواد الخام والسلع الرأسمالية وإعفاءهم من كثير من الرسوم والضرائب وتوفير الحماية للانتاج كل ذلك من أجل بناء مشاريع ومصانع لتنتج ولتغطي الطلب المحلي ولتحل محل المستوردات، وبعد ذلك فإن هذا الانتاج اذا زاد فإن الدولة توفر المناخ الملائم لتصدير الفائض عن حاجة البلد بغرض الحصول على عملات أجنبية من أجل استخدامها في استيراد المواد التي لا تستطيع انتاجها محلياً.

وقد ساعدت الحكومة المستثمرين من خلال تشديد الحماية على السلع المنتجة محلياً، ولحماية المنتج الاردني وتخفيض المنافسة الخارجية له^(١٥).

ومن اهم ادوات استراتيجية احلال المستوردات الحماية الجمركية وقوانين تشجيع الاستثمار.

(أ) الحماية الجمركية:

وهي أهم أداة تستخدمها الحكومة لتنفيذ استراتيجية إحلال المستوردات بالإضافة الى أنها تشكل إيراداً مادياً للحكومة أو للدولة يتم أنفاقه مره ثانية لتشجيع الانتاج المحلي .

فرضت الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة طبقاً لقانون ينفذ من قبل دائرة الجمارك وقد اعفى القانون بعض البضائع المستوردة من الرسوم الجمركية وذلك لعدة أسباب منها: تشجيع الاستثمار لتحقيق الصالح العام، وزيادة الانتاج المحلي وخاصة البديل للمستورد ولأسباب سياسية ترتبط بالاتفاقيات التي توقع بين الاردن والدول الأخرى لتحقيق مصالح عامة.

فقد صدرت عدة تعريفات جمركية، منذ نشوء الدولة من أهمها، التعريفة التي صدرت عام ١٩٦٢^(١٦). وما زالت معتمدة مع بعض التعديلات التي اجريت عليها، وكان معظم التعديلات لصالح الانتاج المحلي وتشجيع الاستثمار. أن قانون الجمارك وتعديلاته في الاردن يشابه المستخدم في الدول النامية^(١٧) فالرسوم الجمركية وصلت في حدها الأدنى إلى الإعفاء من الجمارك لبعض المواد المهمة في تنمية الانتاج كالمواد الأولية والمواد الخام ووصلت في حدها الأعلى أضعاف سعر السلعة لتقليل استنزاف العملات الأجنبية وتقليل المستوردات ومن هذه السلع الكماليات، والسلع الاستهلاكية المعمرة؛ لذلك تشكل الرسوم الجمركية حماية للإنتاج المحلي ومصدراً من مصادر التمويل للحكومة^(١٨).

وهكذا فقد طبق الاردن الحماية على أنتاجه خاصة الذي له مثيل وبطريقة مقصودة. ففي عام ١٩٧٠^(١٩) صدرت مجموعة من القرارات لتعديل نظام الاستيراد حيث الغيت الحماية الاغلاقية وتم أستبدالها بالحماية الجمركية، ورسوم عالية نسبياً تتراوح ما بين (٣٠٪-٩٠٪) من قيمتها للسلع التي ليس لها مثيل في الاردن ليشكل إيراداً للحكومة أما السلع التي لها مثيل فأستمر منع استيرادها ومن هذه السلع الزيوت النباتية والحيوانية، والجلود، والكحول، والكرتون، ورب البندورة، والاسمنت.

ولكن التعديلات التي صدرت لم تكن كافية فلم تصاحبها المراقبة على الانتاج من حيث النوعية والكمية، لتغطية الطلب المحلي، ولغياب جهاز المراقبة أصبح يغطي النقص في الانتاج بأن تقوم الشركة صاحبة الامتياز الحكومي باستيراد الكمية المطلوبة، وبقي الانتاج في حالة تدني، لذلك زادت الدولة من قوة الاحتكار لدى المنتجين وقلت روح المنافسة مما يقلل من فعالية استراتيجيات احلال المستوردات وصدرت تعديلات طفيفة على الحماية الجمركية وشملت تخفيض الرسوم على مواد البناء والمواد التموينية بحيث وصلت هذه الرسوم ٥٠٪ كحد أقصى لكافة الرسوم الجمركية لسلع خاصة منها المنسوجات والسكريات والمحارم الورقية^(٢٠) وهذا وقد فتح التعديل باب المنافسة الخارجية نسبياً للمستوردات، مما أدى الى زيادة المستوردات من السلع الاستهلاكية بشكل واضح.

أنواع الحماية الجمركية:

هناك نوعان من الحماية اسمية وفعلية كما ذكرنا في الفصل الثاني، أما بالنسبة لتطبيقهما في الاردن فسوف نستعين بالدراسات السابقة^(٢١) عن الاردن وخاصة اسلوب قياس معدلات الحماية ويعرض الجدول التالي معدلات الحماية الاسمية والفعلية^(٢٢) خلال (١٩٧٠-١٩٩٣).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٨) أن الحماية الاسمية أعلى من الحماية الفعلية خلال سنوات الدراسة، وأن الحماية سواء كانت اسمية أو فعلية فهي مرتفعة إذ بلغت اقل معدل حماية اسمية (٧,٩٥٪) عام (١٩٩١) ويعني ان السعر المحلي أعلى من السعر العالمي للانتاج المحلي بـ (٧,٩٥٪) بينما اقل معدل حماية فعلية (٣,٥٧٪) عام (١٩٧١) ويعني ان القيمة المضافة المحلية أعلى من القيمة المضافة العالمية بـ (٣,٥٧٪) ويعود ذلك لمعدل الحماية المفروض على مدخلات الانتاج الاردني اعلى من الحماية الجمركية على مدخلات الانتاج لدول العالم.

فقد قامت الحكومة الاردنية في نيسان بانتهاج برنامج تصحيح اقتصادي متكامل متوسط الأجل للفترة (١٩٨٩-١٩٩٣) بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين لاعادة هيكلة الاقتصاد الاردني بشكل جذري لزيادة الاعتماد على الذات ولتوجيه الجهد الاقتصادي نحو زيادة الادخار والاستثمار والتصدير وترشيد الاستهلاك والاستيراد. واعتمد البرنامج التصحيحي في تحقيق اهدافه المتعلقة بالتجارة الخارجية بالغاء سياسة الحماية الاغلاقية والاستعاضة عنها بالتعريفات الجمركية في شهر آب (١٩٨٨). إلا أن عدم الاستقرار الاقتصادي الاردني الناتج عن الانعكاسات السلبية لأزمة الخليج حال دون تحقيق اهدافه المتوقعة من البرنامج التصحيحي. وتم منع استيراد عدد من السلع الكمالية لغاية نهاية عام (١٩٨٩) للتقليل من استنزاف العملات الاجنبية^(٢٣). ومن ثم أجرت الحكومة بعض التعديلات رفعت حذر الاستيراد من السلع الكمالية وزيادة التعريفات الجمركية عليها في عام (١٩٩٠) بعد انتهاء أثر أزمة الخليج^(٢٤). وتبنى الأردن في عام (١٩٩٢) تطبيق برنامج جديد للتصحيح الاقتصادي (١٩٩٢-١٩٩٨) بهدف مواصلة مسيرة البرنامج التصحيحي (١٩٨٩-١٩٩٣)^(٢٥).

الجدول رقم (٨)

الحماية الفعلية والاسمية للانتاج المحلي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

بأسعار (١٩٩٠)

السنة	ايراد الحكومة الحقيقي من الجمارك (١) مليون دينار	الانتاج المحلي الاجمالي الحقيقي (٢) مليون دينار	المستوردات الحقيقية السعر العالمي (٣) مليون دينار	السعر المحلي للانتاج الحقيقي (٣+١) مليون دينار	القيمة المضافة المحلية الحقيقية (٢+١) مليون دينار	الحماية الاسمية (%)	الحماية الفعلية (%)
١٩٧٠	٤٧,٦	١٠١٣,٣	٣٤٥,٠٠	٣٩٢,٦	١٠٦٠,٩	١٣,٨	٤,٤٩
١٩٧١	٣٨,٣	١٠٣٣,٢	٣٨١,١	٤١٩,٤	١٠٧١,٥	١٠,٠٠	٣,٥٧
١٩٧٢	٤٤,٢	١٠٦٣,٦	٤٤٣,٣	٤٨٧,٥	١١٠٧,٨	١٠,٠٠	٣,٩٩
١٩٧٣	٥٠,٨	٩٨٤,٦	٤٥٠,٨	٥٠١,٦	١٠٣٥,٤	١١,٢٧	٤,٩١
١٩٧٤	٥٩,١	١٠٦٠,٣	٥٤٧,٢	٦٠٦,٣	١١١٩,٤	١٠,٨	٥,٢٨
١٩٧٥	٦٥,١	١١٨١,٣	٧٢٩,٠٠	٧٩٤,١	١٢٤٦,٤	٨,٩٣	٥,٢٢
١٩٧٦	١١٢,٠٠	١٣٤٣,٧	٩٥١,٠٠	١٠٦٣,٠٠	١٤٥٥,٧	١١,٧٨	٧,٧
١٩٧٧	١٥٦,١	١٣٧٨,٨	١١٠٨,٣	١٣٦٤,٤	١٥٣٤,٩	١٤,٠٨	١٠,١٧
١٩٧٨	١٣٩,٣	١٥٢٦,٣	١٠٤٧,٥	١١٨٦,٨	١٦٦٥,٦	١٣,٣	٨,٣٦
١٩٧٩	١٤٤,٠٠	١٦٨٤,٠٠	١١٧٩,٠٠	١٣٢٣,٠٠	١٨٢٨	١٢,٢	٧,٨٨
١٩٨٠	١٤٥,٨	١٩٣١,٨	١٣٢٨,٣	١٤٨٤,١	٢٠٧٧,٦	١٠,٨٩	٧,٠٢
١٩٨١	١٥٦,١	٢١٠٢,٣	١٧٣٧,١	١٨٩٣,٢	٢٢٥٨,٤	٨,٩٩	٦,٩١
١٩٨٢	١٦٧,٢	٢٢٣٤,٨	١٧٤١,٦	١٩٠٨,٨	٢٤٠٢	٩,٦	٦,٩٦
١٩٨٣	١٧٤,٨	٢٢٣٦,٥	١٥٩٩,٠٠	١٧٧٣,٨	٢٤١١,٣	١٠,٩٣	٧,٢٥
١٩٨٤	١٦١,٩	٢٣٠٦,١	١٤٦٩,٥	١٦٣١,٤	٢٤٦٨	١١,٠٣	٦,٥٦
١٩٨٥	١٦١,٩	٢٣٧٦,٥	١٤٧٣,٨	١٦٣٥,٧	٢٥٣٨,٤	١٠,٩٩	٦,٣٨
١٩٨٦	١٥٤,١	٢٤٣٧,٧	١١٦٩,٥	١٣٢٣,٦	٢٥٩١,٨	١١,٦٤	٥,٩٥
١٩٨٧	١٤٩,٧	٢٥٢٧,٥	١٢٦٢,٨	١٤١٢,٥	٢٦٧٧,٢	١١,٨٥	٥,٥٩
١٩٨٨	١٥٧,٢	٢٥٤٥,٤	١٣٦٨,٨	١٥٢٦,٠٠	٢٧٠٢,٦	١١,٤٨	٥,٨٢
١٩٨٩	١١٤,٦	٢٢٨٠,٢	١٣٥٦,١	١٤٧٠,٧	٢٣٩٤,٨	٨,٤٥	٤,٧٩
١٩٩٠	١١٦,٧	٢٢٧٥,٣	١٧٢٥,٨	١٨٤٢,٥	٢٣٩٢	٦,٧٦	٤,٧٨
١٩٩١	١٣٠,٢	٢٣١٥,٩	١٦٣٦,٨	١٧٦٧,٠٠	٢٤٤٦,١	٧,٩٥	٥,٣٢
١٩٩٢	٢٦١,٨	٢٥٢٢,٥	٢٠٢٣,٨	٢٢٨٥,٦	٢٧٨٤,٣	١٢,٩٤	٩,٤
١٩٩٣	٢١٥,٧	٢٦٧٥,٨	٢١٣٣,٦	٢٣٤٩,٣	٢٨٩١,٥	١٠,١١	٧,٤٦

احتسب الجدول من قبل الباحث اعتماداً على مخفض الناتج المحلي الاجمالي بأسعار ١٩٩٠:

١- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٣)، تشرين أول ١٩٩٤، مرجع سابق، جدول رقم (١٧)، ص ٢٢.

٢- جدول رقم (١).

ب- الاستثمار

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٩) أن السنوات التي تحقق فيها احلال للمستوردات كان الاستثمار الصافي الحقيقي^(٢٦) منخفضاً بالنسبة للانتاج المحلي الاجمالي الحقيقي، خاصة عام ١٩٨٥، أما السنوات التي لم يتحقق فيها احلال للمستوردات فقد كانت الزيادة في معدل الاستثمار الى الانتاج المحلي الاجمالي اكبر، ويدل هذا مدى ارتباط الاستثمار بالمستوردات فالجزء الاكبر من الاستثمارات (رأس المال والمواد الاولية) هي مواد مستوردة.

ولما كان الاستثمار هو العامل الاساسي في النمو الاقتصادي وان تغير نسبة الاستثمار تؤثر على روابط النشاط الاقتصادي فإن ارتباط الاستثمار بالمستوردات امر يعكس اهمية المستوردات في النمو الاقتصادي لذلك فإن تخفيض المستوردات او احلالها لا بد وان يكون امراً مدروساً ويرتبط بسياسات اقتصادية تشجع الاستثمار.

ولتوضيح ذلك يمكن مراجعة الاجراءات الاقتصادية التي تبنتها خطط التنمية الاقتصادية.

١- كان من ابرز الاجراءات لدعم المشروعات الصناعية والزراعية والسكانية والسياحية اصدار قانون تشجيع الاستثمار رقم (٥٣) لسنة (١٩٧٢)، وتضمن هذا القانون تحويل المدخرات الى استثمارات جديدة تنموية والعمل على تخفيض كلفة الانتاج وقد ادى تقديم التسهيلات والاعفاءات الممنوحة من قبل الدولة الى اقامة الكثير من المشروعات حيث ارتفع حجم الاستثمار الصافي من (٩, ١٣٤) مليون حيث عام (١٩٧٢) الى (٥, ٢٤١) مليون دينار في عام ١٩٧٥ ومعدل نسبة الاستثمار الصافي الى الانتاج الاجمالي خلال الخطة (٦٣, ١٨)٪^(٢٧).

٢- وقد صدر قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٧٧^(٢٨) كتعديل لقانون الاستثمار السابق وكان لصالح قطاع الخدمات والسياحة والفندقة خلال الخطة (١٩٧٦-١٩٨٠) حيث ارتفعت نسبة الاستثمار الصافي الى الانتاج المحلي الاجمالي من (٣٠,١٣٪) الى (٣٥,٣٨٪) وتحددت اولوياتها على اساس.

أ- اعطاء الاولوية لمشاريع زيادة الانتاج في قطاعات الزراعة والتعدين والصناعة والسياحة.

ب- اعطاء الاولوية لمشاريع البنية التحتية الاساسية في حدود ارتباطها مع مشاريع زيادة الانتاج وتوثيق التكامل الاقتصادي العربي.

٣- وقد صدر قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧^(٢٩)، خلال الخطة (١٩٨٦-١٩٩٠) ينص على:

- يعفى المشروع الاقتصادي المصدق^(٣٠) من الرسوم والضرائب الجمركية على استيراداته من الموجودات الثابتة، خلال (٣) سنوات من تاريخ اعتبار المشروع مشروعاً اقتصادياً مصدقاً.

- تعفى الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق لمدة (٥) سنوات بنسبة ١٠٠٪، وبنسبة ٦٠٪ للسنتين التاليتين، أما بالنسبة للمنطقة تنمية (ج) فالمدة (١٢) سنة متتالية وبنسبة ١٠٠٪، وثلاثة سنوات تالية بنسبة ٦٠٪ هذا كله من بدء الانتاج وضمن شروط نشرت في الجريدة الرسمية حيث ارتفعت نسبة الاستثمار الصافي الى الناتج المحلي الاجمالي من (١٢,٥٦٪) الى (٢٠,٧٣٪) خلال الخطة.

ونسنتج مما سبق ان اجراءات تشجيع الاستثمار التي تبنتها خطط التنمية لم ترتبط بسياسات احلال المستوردات.

(*) المشروع الاقتصادي المصدق: حتى يكون المشروع اقتصادي فيجب ان لا يقل قيمة الموجودات الثابتة عن (٢٥٠٠٠) دينار في منطقة تنمية (أ) (قسمت المناطق حسب التطور الاقتصادي إلى ثلاثة مناطق أ، ب، ج) و (١٥٠٠٠) دينار لمنطقة تنمية (ب) و (٥٠٠٠) دينار لمنطقة تنمية (ج) ويعتبر مصدقاً اذا كان في احد القطاعات التالية الصناعة والتعدين، والزراعة، والفنادق والسياحة، والمستشفيات.

جدول رقم (٩)

الاستثمار الصافي الى الانتاج المحلي الاجمالي في الأردن

خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٧٠) بأسعار (١٩٩٠)

السنة	الانتاج المحلي الاجمالي مليون دينار (١)	الاستثمار الصافي الحقيقي مليون دينار (١)	نسبة الاستثمار الصافي الى الانتاج المحلي الاجمالي %
١٩٧٠	١٠١٣,٣	٩٤,٢	٩,٣٠
١٩٧١	١٠٣٣,٢	١١٦,٦	١١,٢٩
١٩٧٢	١٠٦٣,٦	١٣٤,٩	١٢,٦٨
١٩٧٣	٩٨٤,٦	١٦٦,٦	١٦,٩٢
١٩٧٤	١٠٦٠,٣	١٩٦,٦	١٨,٥٤
١٩٧٥	١١٨١,٣	٢٤١,٥	٢٠,٤٤
١٩٧٦	١٣٤٣,٧	٤٠٤,٨	٣٠,١٣
١٩٧٧	١٣٧٨,٨	٥٤٤,٤	٣٩,٤٨
١٩٧٨	١٥٢٦,٣	٥٠١,١	٣٢,٨٣
١٩٧٩	١٦٨٤,٠٠	٥٥١,٨	٣٢,٧٧
١٩٨٠	١٩٣١,٨	٦٨٣,٤	٣٥,٢٨
١٩٨١	٢١٠٢,٣	٩٢٨,٠٠	٤٤,١٤
١٩٨٢	٢٢٣٤,٨	٧٧٣,٠٠	٣٤,٥٩
١٩٨٣	٢٢٣٦,٥	٥٨٠,٣	٢٥,٩٥
١٩٨٤	٢٣٠٦,١	٥٤٤,٦	٢٣,٦٢
١٩٨٥	٢٣٧٦,٥	٢٥٧,٨	١٠,٨٥
١٩٨٦	٢٤٣٧,٧	٣٠٦,٢	١٢,٥٦
١٩٨٧	٢٥٢٧,٥	٣٧٨,٨	١٤,٩٩
١٩٨٨	٢٥٤٥,٤	٤٠٠,٣	١٥,٧٣
١٩٨٩	٢٢٨٠,٢	٢٥٣,٤	١٥,٥٠
١٩٩٠	٢٢٧٥,٣	٤٧١,٦	٢٠,٧٣
١٩٩١	٢٣١٥,٩	٣١٥,٨	١٣,٦٤
١٩٩٢	٢٥٢٢,٥	٦٠٠,٠٠	٢٣,٧٩
١٩٩٣	٢٦٧٥,٨	٦٥٩,٥	٢٤,٦٥

احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على:

١- جدول رقم (٣).

يوضح جدول رقم (١٠) نسبة اجمالي التكوين الرأسمالي الى اجمالي المستوردات الرأسمالية وهو معامل الاستثمار، وهو يتذبذب مع مرور الزمن خلال فترة الدراسة ، فانخفاض هذا المعامل عن طريق انخفاض الاستثمار أو زيادة المستوردات الرأسمالية، أو زيادة المستوردات الرأسمالية وانخفاض الاستثمار معاً، وهذا يعني ضرورة المستوردات من مواد الخام والسلع الرأسمالية لنمو الانتاج المحلي الاجمالي (٣١).

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (١٠) أنه على الرغم من ارتفاع الاستثمار من (١٣١,٩) مليون دينار في عام ١٩٧٠ الى (٩٤١) مليون دينار عام ١٩٩٣ فقد انخفض معامل الاستثمار من (١٨٨,٢٥٪) في عام (١٩٧٠) الى (١٧٨,٤٣٪) في عام ١٩٩٣ وهذا يدل على ارتفاع مساهمة المستوردات الرأسمالية في الاستثمار.

جدول رقم (١٠)

معامل الاستثمار للمستوردات (٢٠) في الاردن

خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) بأسعار (١٩٩٠)

السنة	المستوردات الرأسمالية الحقيقية مليون دينار (١)	التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي مليون دينار (٢)	معامل الاستثمار (%)
١٩٧٠	٧٠,٠٣	١٣١,٩	١٨٨,٣٥
١٩٧١	٨٧,٦٣	١٥٢,٧	١٧٤,٢٦
١٩٧٢	٨٦,٦٣	١٦٨,٨	١٩٤,٨٥
١٩٧٣	٨٤,٣٣	١٩٦,٧	٢٣٣,٢٥
١٩٧٤	١٤٣,٠٥	٢٢١,٠٠	١٥٤,٤٩
١٩٧٥	٢٥٨,١٨	٢٧٣,٨	١٠٦,٠٥
١٩٧٦	٣٢١,٠٩	٥١١,٨	١٥٩,٣٩
١٩٧٧	٤٤٩,٠٢	٦٥٣,٧	١٤٥,٥٨
١٩٧٨	٣٦٨,١١	٦٢٦,٩	١٧٠,٣
١٩٧٩	٣٨٧,١٥	٦٨٩,٨	١٧٨,١٧
١٩٨٠	٤٦١,٣	٨٤٦,٥	١٨٣,٥٤
١٩٨١	٦٨٨,١٦	١١١٥,٤	١٦٢,٠٨
١٩٨٢	٥٦٩,٦٤	٩٨٩,٩	١٦٥,٩١
١٩٨٣	٤٥٠,٠٨	٨٢٦,١	١٨٣,٥٥
١٩٨٤	٢٣٣,٩٣	٧٤٩,٨	٣٢٠,٥٢
١٩٨٥	٢٧٦,١٧	٥٢٨,٤	١٩١,٣٣
١٩٨٦	١٩٤,٦١	٥٦٤,٤	٢٩٠,٠٢
١٩٨٧	٢٢٤,٥٧	٦٤٦,١	٢٨٧,٧١
١٩٨٨	٢٩٣,٧٨	٦٨٠,٣	٢٣١,٥٧
١٩٨٩	٢٨٨,٩٤	٦٠٣,٥	٢٠٨,٨٧
١٩٩٠	٣١٩,٤٦	٦٩١,٤	٢١٦,٤٣
١٩٩١	٢٧٨,٥١	٥٨٢,٥	٢٠٩,١٥
١٩٩٢	٤٦٦,٠١	٨٩٦,٠٠	١٩٢,٢٧
١٩٩٣	٥٢٧,٣٩	٩٤١,٠٠	١٧٨,٤٣

المصدر : احتسبت الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:

- ١- البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية (٦٤-٩٣)، مرجع سابق، جدول رقم (٢٤)، ص ٣٣.
- ٢- (٧٠-٧٥)، البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية، (٦٤-٨٩)، مرجع سابق، جدول رقم (٤٨)، ص ٥٩.
- (٧٦-٩٣)، البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية، (٦٤-٩٣)، مرجع سابق، جدول رقم (٣٩)، ص ٤٨.

هوامش الفصل الثالث

- ١- احستبت من قبل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٣)، عدد خاص، تشرين اول ١٩٩٤، جدول رقم (٢٤)، ص ٣٣.
- ٢- انظر:
G.K. Helleiner, "International Trade And Economic Development" Penguin Books, 1972 P. 96-97.
Wagfi, M, 1989, op, cit, PP 86-87
- ٣- وزارة التخطيط، خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥)، ص ١٥.
- ٤- وزارة التخطيط، خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠)، ص ٢٦.
- ٥- وزارة التخطيط، خطة التنمية الخمسية (١٩٨١-١٩٨٥)، ص ٣.
- ٦- وزارة التخطيط، المرجع السابق، ص ٧.
- ٧- وزارة التخطيط، خطة التنمية (١٩٨٦-١٩٩٠)، ص ٨٢-٩٠.
- ٨- وزارة التخطيط، خطة التنمية (١٩٩٣-١٩٩٧)، ص ١-١٣.
- 9- Elijah M. James, 1979, op. cit, P. 89.
- 10- Winston Cordon. C "Notes On The Concept Of Import Substitution" Pakistan Development Review, Vol. 7, 1967, PP. 108-110.
- ١١- بثينة محمد المختسب، ١٩٨٢ مرجع سابق، ص ١٧.
- 12- Winston Cordon.c, 1967, op. cit, P. 110.
- 13- H. Chenery and Lence Taylor, "Development Patterns: Among Contries And Over Time". "The Review Of Economics Aand Statistics, Vol. 1, No. 4, Novemeber, 1968, PP. 392-396.
- ١٤- محمد عميرة، وطايل الحجي، المقدرة على الاستيراد والتنمية الاقتصادية في الاردن الجمعية الملكية العلمية، أب ١٩٨٧، ص ٢٩-٣٨.
- ١٥- عبد الله شامية، وموسى الروابدة، ١٩٨٩، مرجع سابق.
- ١٦- الجريدة الرسمية، العدد ١٦٠٨، نيسان ١٩٦٢، ص ١-٣٤.
- 17- Bela Ballassa, And Assocites, "1971 , op. cit, P. 229.

- ١٨- الاردن، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد ٢٩٦٣، ١٠ تشرين اول ١٩٨٠، ص ١٦١٩.
- ١٩- الجريدة الرسمية، العدد ٢٢٩٨، ١٦ ايار ١٩٧٠ ص ٧٣١-٧٣٤.
- ٢٠- الجريدة الرسمية، العدد ٢٦٣٩، ١٠ تموز ١٩٧٦، ص ١٦٩٥-١٧٠٦.
- 21- Abdulhadi A. Alwain, "The Structure And Performance Of Manufacturing Industry In Jordan", Keels University, 1978: Chapter 8 .

$$٢٢- \text{معدل الحماية الاسمية} = \frac{\text{السعر المحلي} - \text{السعر العالمي}}{\text{السعر العالمي}}$$

$$\text{معدل الحماية الفعلية} = \frac{\text{القيمة المضافة المحلية} - \text{القيمة المضافة العالمية}}{\text{القيمة المضافة العالمية}}$$

- ٢٣- البنك الاردني المركزي، التقرير السنوي، ١٩٨٩، ص ٦٥-٨٥.
- ٢٤- البنك الاردني المركزي، التقرير السنوي، ١٩٩٠، ص ٨٠.
- ٢٥- البنك الاردني المركزي، التقرير السنوي، ١٩٩٣، ص ١١١-١١٢.
- ٢٦- الاستثمار الصافي الحقيقي = $\frac{\text{التكوين الرأسمالي الثابت} + \text{التغير في المخزون} - \text{اهتلاك رأس المال}}{\text{المخفض الناتج المحلي الإجمالي لسنة ١٩٩٠}}$
- ٢٧- الأحمد، احمد، "اثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الأردني، الجمعية العلمية الملكية، دائرة الابحاث والدراسات، آب ١٩٨٠ ص ٣.
- ٢٨- الأحمد، احمد، المرجع السابق، ص ١٨.
- ٢٩- الأحمد، احمد، المرجع السابق، ص ٤١-٤٣.
- ٣٠- وتم حساب معامل الاستثمار كما يلي:

$$\text{معامل الاستثمار للمستوردات} = \frac{\text{التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي}}{\text{المستوردات الرأسمالية الحقيقية}}$$

- ٣١- محمد عميرة، وطايل الحجبي: ١٩٨٧، مرجع سابق ص ٦٨-٧٠.

الفصل الرابع
استراتيجية احلال المستوردات وأثره
على النمو الاقتصادي في الأردن

الفصل الرابع

استراتيجية احلال المستوردات وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن

أثر احلال المستوردات على النمو الاقتصادي في الاردن
ولما كان هدف الدراسة هو تحليل اثر احلال المستوردات على النمو
الاقتصادي في الأردن خلال (١٩٧٠-١٩٩٣) فإن هذا الفصل يعالج هذا الموضوع من
خلال النموذج التالي:

$$RY = A_0 + \alpha (RL) + \beta (RK) + \gamma (RZ) + e \quad \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

Ry: النمو في الانتاج المحلي الاجمالي

A₀: الثابت

RL: النمو في عنصر العمل

RK: النمو في رأس المال

RZ: معدل احلال المستوردات (النمو في معامل احلال المستوردات)

e: الخطأ في التقدير

قياس احلال المستوردات

يقسم الاقتصاد الأردني المستوردات حسب التركيب السلعي للمستوردات
الى : مواد الخام، والسلع الرأسمالية، والسلع الاستهلاكية، أما حساب معامل
احلال المستوردات للاقتصاد ككل وحسب التركيب السلعي للمستوردات فهو كما
يلي^(١):

$$Z_i = \frac{M_i}{M_i + Y} \quad i = (1, 2, 3) \quad \dots\dots\dots (2)$$

حيث

(1, 2, 3): ترمز الى (مواد الخام، السلع الرأسمالية، السلع الاستهلاكية).
وكلما قلت قيمة (Zi) زاد احلال المستوردات المتحقق في الاقتصاد.

تقدير رأس المال:

تستخدم الدراسة طريقة نسبة التغير في رأس المال الى الانتاج (ICOR) (Incremental Capital-Output Ratio) والتي استخدمت في عدة دراسات في التنمية الاقتصادية، وتعود هذه الطريقة الى ادلمان وتشينري^(٢) (Chenery & Adelman) والتي تقدر رأس المال كما يلي:
١- احتسب في نسبة التغير في رأس المال الى الانتاج في بداية المدة حسب المعادلة التالية:

$$(ICOR) = \frac{\sum_r^n (NIt)}{y_n - y_r} \dots\dots\dots (3)$$

حيث ترمز كل من:

- (ICOR): نسبة التغير في رأس المال الى الانتاج.
- (NIt): صافي تكوين رأس المال في السنة t.
- (n, r): بداية ونهاية فترة الدراسة على الترتيب.

وباستخدام المعادلة رقم (3) يمكن تقدير نسبة رأس المال الى الانتاج (ICOR) للسنوات (١٩٧٠-١٩٩٣) كما يلي:

$$ICOR_{(1970-1993)} = \frac{\sum_{1970}^{1993} NIt}{y_{1993} - y_{1970}} = \frac{10205.2}{2675.8 - 1013.3}$$
$$ICOR(70 - 90) = 6.138$$
$$K_{70} = (6.138 \times 1013.3)$$
$$= 6219.6$$

وبذلك تكون نسبة رأس المال الى الانتاج لسنة ١٩٧٠، ومن ثم اضافة التكوين الرأسمالي الصافي الحقيقي لحساب رأس المال لبقية السنوات حتى عام ١٩٩٣. (انظر جدول رقم (١٢)).

عنصر العمل: (L)

يمكن استخدام (عوائد العاملين بأجر الحقيقية) كمعيار لعنصر العمل على المستوى الكلي للاقتصاد، وذلك لتوحيد وحدة القياس المستخدمة في دالة الانتاج (مليون دينار)^(٢).

المتغير الوهمي: (D: Dummy variable)

تأثر الاقتصاد الاردني بعدة تقلبات سياسية واقتصادية خلال فترة الدراسة (١٩٧٠-١٩٩٣)، لذا استخدم متغير وهمي (D) وهو متغير نوعي يؤثر على المتغير التابع بالاضافة للمتغيرات الكمية للدلالة على عدم الاستقرار السياسي او الاقتصادي في الأردن خلال فترة الدراسة، حيث أعطي رقم (١) للسنوات (٧٠، ٧١، ٧٣، ٨٢، *٨٣، *٨٨، ٩٠)، والصفير لباقي السنوات، وهذا يتناسب مع ما ورد في دراسة وليد السيفو^(٤).

نتائج تقدير المعادلات

وعند تقدير المعادلة رقم (1) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، كانت النتائج كما يلي:^(٥)

$$Ry = -0.004 + 0.44 (RL) + 0.92 (RK) + 0.002 (RZ) - (0.062)(D) - 0.44 AR(1) \quad (4)$$

$$(t-ratio) \quad (-0.46) \quad (5.36) \quad (4.57) \quad (+3.57) \quad (-4.61) \quad (-2.26)$$

$$R^2 = 0.89 \quad R^{-2} = 0.86 \quad D.W = 2.35 \quad F = 27.036$$

* هجرة المواطنين اللبنانيين الى الأردن في أواخر سنة ١٩٨٢ وبداية ١٩٨٣.

يلاحظ من المعادلة رقم (٤) بأن العلاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والنمو في عنصر العمل، حيث بلغت النسبة (0.44) والنمو في رأس المال حيث بلغت النسبة (0.92)، أما العلاقة بين احلال المستوردات والنمو الاقتصادي فقد كانت موجبة ومقدارها (0.002) وأن اشارة (+) تعني زيادة معامل احلال المستوردات يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي، ولما كان معامل احلال المستوردات مقياس سلبي فإن هذا يعني ان انخفاض احلال المستوردات يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي.

وعليه تكون العلاقة بين النمو الاقتصادي واحلال المستوردات موجبة اذا كانت اشارة معامل الاحلال للمستوردات (Z) سالبة، ولعرفة اثر احلال المستوردات حسب التركيب السلمي للمستوردات على النمو الاقتصادي لا بد من تقدير المعادلات التالية:^(٧)

$$Ry = C_1 + \alpha_1 (RL) + B_1 (RK) + \partial_1 (RZ_1) + D \dots\dots\dots (5)$$

$$Ry = C_2 + \alpha_2 (RL) + B_2 (RK) + \partial_2 (RZ_2) + D \dots\dots\dots (6)$$

$$Ry = C_3 + \alpha_3 (RL) + B_3 (RK) + \partial_3 (RZ_3) + D \dots\dots\dots (7)$$

ان نتائج تقدير المعادلات (٥، ٦، ٧) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية كانت كما يلي في الجدول رقم (١١)^(٧):

جدول رقم (١١)

نتائج التقدير للمعادلات (٧، ٦، ٥) احصائياً

النسبة الفائقة F	D.W	R ² معامل التحديد	معاملات النمو					الفرض الاقتصادي للمستوردات
			المتغير الوهمي	احلال المستوردات	عنصر رأس المال	عنصر العمل	الثابت	
20.5	2.12	0.85	0.06- (-3.79)*	0.09 (2.14)**	0.77 (3.33)*	0.43 (4.59)*	0.002 (0.14)	مواد الخام
26.5	2.32	0.89	-0.05 (-3.8)*	0.07 (3.47)*	0.93 (4.44)*	0.43 (5.14)*	-0.006 (-0.64)	السلع الرأسمالية
18.02	1.82	0.85	-0.06 (-3.4)*	0.09 (1.18)***	0.8 (2.79)*	0.46 (4.93)*	0.0002 (0.018)	السلع الاستهلاكية

يلاحظ من الجدول (١١) ان مرونة الانتاج بالنسبة للعمل كانت متقاربة جداً في قطاعات الانتاج الثلاثة المواد الخام، والسلع الرأسمالية، والسلع الاستهلاكية حيث كانت على الترتيب (٠،٤٣، ٠،٤٢، ٠،٤٦) أما مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال فقد كانت ٠،٧٧ في المواد الخام، ٠،٩٣ في السلع الرأسمالية، ٠،٨ في السلع الاستهلاكية، ولم تختلف إشارة مرونة الانتاج بالنسبة لمعامل احلال المستوردات حيث كان موجباً في جميع القطاعات، وتختلف احصائياً عن الصفر في المواد الخام والسلع الرأسمالية كما كان متقارباً في جميع القطاعات حيث كان (٠،٠٩، ٠،٠٧، ٠،٠٩) في كل من المواد الخام والسلع الرأسمالية والاستهلاكية على التوالي: وهذا يعني ان زيادة احلال المستوردات بدينار في المواد الخام أو السلع استهلاكية يقل النمو في الانتاج المحلي الاجمالي بـ (٠،٠٩) أو (٠،٠٧) من الدينار وهذا يؤكد النتيجة السابقة بأن التقليل من احلال المستوردات يزيد من النمو الاقتصادي.

وتدل هذه النتائج على أهمية المستوردات للاقتصاد الأردني، فالإنتاج يعتمد على المستوردات كمواد خام وكسلع رأسمالية، فالإقتصاد الأردني يفتقر الى المواد الخام في كثير من المنتجات لذلك لا بد من استيرادها وكذلك بالنسبة لرأس المال فالأردن قليل الإنتاج لرأس المال لذلك لا بد من استيراده. وتم تقدير دالة الإنتاج ولم تجمع النمو في معامل احلال المستوردات للتركيب السلعي للمستوردات والتي تعتمد عليها الدراسة لوجد مشكلة الارتباط الخطي (Multicollinearity). انظر هامش رقم (٨).

جدول رقم (١٢)

عوائد العاملين بأجر ورأس المال المقدر واحلال المستوردات المتحقق في الاقتصاد
وفي كل غرض من الأغراض الاقتصادية للمستوردات خلال الفترة

(١٩٧٠-١٩٩٢) بأسعار (١٩٩٠)

السنة	Y 1	L 2	K 3	Z	Z1	Z2	Z3
١٩٧٠	١٠١٣,٣٠٠	٤٢٢,١٤٠٠	٦٢١٩,٦٠٠	٢٥٤,٠٠٠	٠,٧٣٠٠٠	٠,٦٥٠٠٠	٠,١٤٦,٠٠٠
١٩٧١	١٠٣٣,٢٠٠	٤١٣,٦٠٠٠	٦٣١٣,٨٠٠	٢٦٩,٠٠٠	٠,٦٢٠٠٠	٠,٧٨٠٠٠	٠,١٣٩,٠٠٠
١٩٧٢	١٠٦٣,٦٠٠	٤٣٠,٩٣٠٠	٦٤٣٠,٤٠٠	٢٩٤,٠٠٠	٠,٧٦٠٠٠	٠,٧٥٠٠٠	٠,١٦٨,٠٠٠
١٩٧٣	٩٨٤,٦٠٠٠	٤١٣,٠٨٠٠	٦٥٦٥,٣٠٠	٣١٤,٠٠٠	٠,٨٦٠٠٠	٠,٧٩٠٠٠	٠,١٧٦,٠٠٠
١٩٧٤	١٠٦٠,٣٠٠	٤١٩,٤٤٠٠	٦٧٣١,٩٠٠	٣٤٠,٠٠٠	٠,٩٠٠٠٠	٠,١١٩,٠٠٠	٠,١٨٧,٠٠٠
١٩٧٥	١١٨١,٣٠٠	٤٦٨,٨٨٠٠	٦٩٢٨,٥٠٠	٣٨٢,٠٠٠	٠,١٣١,٠٠٠	٠,١٧٩,٠٠٠	٠,١٩٣,٠٠٠
١٩٧٦	١٣٤٣,٧٠٠	٥٨٦,٠٠٠٠	٧١٧٠,٠٠٠	٤١٤,٠٠٠	٠,١٥٨,٠٠٠	٠,١٩٣,٠٠٠	٠,٢١٨,٠٠٠
١٩٧٧	١٣٧٨,٨٠٠	٥٧٢,٧٠٠٠	٧٥٧٤,٨٠٠	٤٤٦,٠٠٠	٠,١٧٧,٠٠٠	٠,٢٤٦,٠٠٠	٠,٢٠٧,٠٠٠
١٩٧٨	١٥٢٦,٣٠٠	٦٢٣,٥٠٠٠	٨١١٩,٢٠٠	٤٠٧,٠٠٠	٠,١٤٩,٠٠٠	٠,١٩٤,٠٠٠	٠,٢٠٨,٠٠٠
١٩٧٩	١٦٨٤,٠٠٠	٧٠٦,٢٠٠٠	٨٦٢٠,٣٠٠	٤١٢,٠٠٠	٠,١٧٦,٠٠٠	٠,١٨٧,٠٠٠	٠,٢٠٤,٠٠٠
١٩٨٠	١٩٣١,٨٠٠	٧٨٣,٤٠٠٠	٩١٧٢,١٠٠	٤٠٩,٠٠٠	٠,١٨٠,٠٠٠	٠,١٩٣,٠٠٠	٠,١٨٩,٠٠٠
١٩٨١	٢١٠٢,٣٠٠	٨٤٦,٨٠٠٠	٩٨٥٥,٥٠٠	٤٥٢,٠٠٠	٠,١٩٤,٠٠٠	٠,٢٤٧,٠٠٠	٠,٢٠٤,٠٠٠
١٩٨٢	٢٢٣٤,٨٠٠	٩٠٢,٤٠٠٠	١٠٧٨٣,٥٠٠	٤٣٨,٠٠٠	٠,٢٠٦,٠٠٠	٠,٢١١,٠٠٠	٠,٢٠١,٠٠٠
١٩٨٣	٢٢٣٦,٥٠٠	٩٦١,٩٠٠٠	١١٥٥٦,٥٠٠	٤١٧,٠٠٠	٠,١٩٧,٠٠٠	٠,٢١١,٠٠٠	٠,١٩١,٠٠٠
١٩٨٤	٢٣٠١,١٠٠	٩٨٠,٢٠٠٠	١٢١٣٦,٨٠٠	٣٩٠,٠٠٠	٠,٢١٣,٠٠٠	٠,١٦٨,٠٠٠	٠,١٩١,٠٠٠
١٩٨٥	٢٣٧٦,٥٠٠	١٠٤٠,٩٠٠٠	١٢٦٨١,٤٠٠	٣٨٣,٠٠٠	٠,٢١٢,٠٠٠	٠,١٠٤,٠٠٠	٠,١٩٩,٠٠٠
١٩٨٦	٢٤٣٧,٧٠٠	١١١٣,٩٠٠٠	١٢٩٣٩,٢٠٠	٣٢٤,٠٠٠	٠,١٤٩,٠٠٠	٠,٧٤٠,٠٠٠	٠,١٨٤,٠٠٠
١٩٨٧	٢٥٢٧,٥٠٠	١١٦٥,١٠٠٠	١٣٢٤٥,٤٠٠	٣٣٣,٠٠٠	٠,١٦٨,٠٠٠	٠,٨٢٠,٠٠٠	٠,١٦٥,٠٠٠
١٩٨٨	٢٥٤٥,٤٠٠	١٢٠٤,٨٠٠٠	١٣٦٢٤,٢٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٠,١٧٢,٠٠٠	٠,١٠٤,٠٠٠	٠,١٦٤,٠٠٠
١٩٨٩	٢٢٨٠,٢٠٠	١٠٣٠,٤٠٠٠	١٤٠٢٤,٥٠٠	٣٧٣,٠٠٠	٠,٢٠٢,٠٠٠	٠,١١٣,٠٠٠	٠,١٦٧,٠٠٠
١٩٩٠	٢٢٧٥,٣٠٠	٩٨٦,٧٠٠٠	١٤٣٧٧,٩٠٠	٤٣١,٠٠٠	٠,٢٤٣,٠٠٠	٠,١٢٣,٠٠٠	٠,٢٢٥,٠٠٠
١٩٩١	٢٣١٥,٩٠٠	١٠١٥,٠٠٠٠	١٤٨٤٩,٥٠٠	٤١٤,٠٠٠	٠,٢١٩,٠٠٠	٠,١٠٧,٠٠٠	٠,٢٣١,٠٠٠
١٩٩٢	٢٥٢٢,٥٠٠	١١٧٧,٠٠٠٠	١٥١٦٥,٣٠٠	٤٤٥,٠٠٠	٠,٢٢٢,٠٠٠	٠,١٥٦,٠٠٠	٠,٢٤٦,٠٠٠
١٩٩٣	٢٦٧٥,٨٠٠	١٢٠٠,٠٠٠٠	١٥٧٦٥,٣٠٠	٤٤٣,٠٠٠	٠,٢٢٣,٠٠٠	٠,١٦٥,٠٠٠	٠,٢٣٤,٠٠٠

المصدر

احتسب الجدول من قبل الباحث اعتماداً على:

- ١- (٧٥-٧٠)، البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية، (٦٤-٨٩)، مرجع سابق، جدول رقم (٤٨)، ص ٥٩.
- ٢- (٧٦-٩٣)، البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية، (٦٤-٩٣)، مرجع سابق، جدول (٣٩)، ص ٤٨.
- ٣- (٧٥-٧٠)، البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية، (٦٤-٨٩)، مرجع سابق، جدول رقم (٤٨)، ص ٥٩.
- (٧٦-٩١)، البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية، (٦٤-٩٣)، مرجع سابق، جدول (٣٩)، ص ٤٨.
- (٩٢)، البنك المركزي الأردني، نشرة شهرية، كانون ثاني، ١٩٩٥، جدول رقم (٥٠)، ص ٨٢.
- (٩٣)، تم حسابها بواسطة معدل النمو لعوائد العاملين.
- ٣- (٧٥-٧٠)، البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية، (٦٤-٨٩)، مرجع سابق، جدول رقم (٤٨)، ص ٥٩.
- (٧٦-٩٣)، البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية، (٦٤-٩٣)، مرجع سابق، جدول (٣٩)، ص ٩٢.
- (٩٣)، تم تثبيت اهتلاك رأس المال حسب سنة ١٩٩٢.

هوامش الفصل الرابع

1- H. Bruton, 1970, Op. cit, P. 129

٢- انظر:

حسين طلافحة "دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الاردني"، ابحاث اليرموك، العدد الاول، ١٩٨٩، ص٦٧-٩٢.

ابراهيم، ملاوي، "دور عرض النقد والتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الاردني"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، آب ١٩٨٩، ص٧١-٩٥.

Khalil Hammad, "An Aggregate Production Function For Jordan", METD Studies In Development (3-4), 1986, P. 288.

٣- حسين طلافحة، "الطلب على القوى العاملة في الأردن"، ابحاث اليرموك، العدد ٤، ١٩٩٠، ص٣٥-٥٧.

٤- وليد السيفو، "المدخل الى الاقتصاد السياسي"، دار الكتب، الموصل، ١٩٨٨، ص٣٥١-٣٥٢.

٥- بسبب وجود بيانات السلاسل الزمنية (Time series data)، ظهرت مشكلة الارتباط الذاتي (Auto-correlation)، وقد تم معالجته باستخدام (AR1).

٦- المعادلة رقم (٥) في مواد الخام، والمعادلة رقم (٦) في السلع الرأسالية والمعادلة رقم (٧) في السلع الاستهلاكية.

٧- تم معالجة (Auto Corrdation) بسبب وجود بيانات السلاسل الزمنية (Time series)، وظهور مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام (AR1) (First order auto corrdation) حيث ترمز كل من:

*: ان المعلمة التي تحمل هذه الاشارة تعني ان المعلمة المقدره تختلف عن الصفر الاحصائي على مستوى أهمية ١.

** : ان المعلمة التي تحمل هذه الاشارة تعني ان المعلمة المقدره تختلف عن الصفر الاحصائي على مستوى أهمية ٥٪.

***: ان المعلمة التي تحمل هذه الاشارة تعني ان المعلمة المقدره لا تختلف عن الصفر الاحصائي على مستوى أهمية ١٠٪.

٨- وعند تقدير المعادلة رقم (٨) التي تجمع النمو في معامل احلال المستوردات في أجزاء المستوردات حسب التركيب السلعي للمستوردات:

$$R_y = C_4 + \alpha_4 (RL) + \beta_4 (RK) + \sigma_4 (RZ_1) + \sigma_5 (RZ_2) + \sigma_6 (RZ_3) + D + e \quad (8)$$

وكانت النتائج كما في المعادلة رقم (٩):

$$R_y = 0.005 + 0.5 (RL) + 0.005 (RK) - 0.04 (RZ_1) + 0.078 (RZ_2) + 0.012 (RZ_3) - 0.036D \quad (9)$$

(0.37) (5.62) (2.57) (-0.86) (2.43) (0.18) (-2.39)

$$R^2 = 0.84, R^{-2} = 0.78, D.W = 2.27, F = 14.36$$

والتي تبين ان مرونة الانتاج بالنسبة لاحلال المستوردات في كل من المواد الخام والسلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية كانت $[(0, 0.1), (0, 0.78), (0, -0.4)]$ على التوالي وهذا يؤكد النتيجة السابقة، وهي أهمية المستوردات للاقتصاد الأردني، وخاصة ان معامل معدل النمو في معامل احلال المستوردات الرأسمالية السالب لم يختلف احصائياً عن الصفر. ووجد مشكلة (Muticollinearity) بين معاملات احلال المستوردات للتركيب السلعي للمستوردات لارتفاع معامل الارتباط وخاصة بين المواد الخام والسلع الرأسمالية أو مواد الخام والسلع الاستهلاكية كما يلي:

Correlation	RY	R(Z ₁)	R(Z ₂)	R(Z ₃)
RY	1	0.07	0.17	0.07
R(Z ₁)	0.07	1	0.4	0.36
R(Z ₂)	0.17	0.4	1	0.06
R(Z ₃)	0.07	0.36	0.06	1

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

النتائج:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس احلال المستوردات المتحقق في الاقتصاد الأردني، وقياس اثر هذا الاحلال على النمو الاقتصادي في الاقتصاد ككل وعلى مستوى التركيب السلمي للمستوردات، ويمكن تلخيص النتائج التي تعتمد على محددات دراسة أثر احلال المستوردات على النمو الاقتصادي كما يلي:

- ١- تبين من الدراسة ان المستوردات الاردنية كانت تنمو بشكل مستمر وقد كان معدل نموها يزيد عن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما جعل عملية احلال المستوردات غير ناجحة، على الرغم من ان جميع الخطط التنموية الاردنية نصت على تخفيض المستوردات او تخفيض العجز. وترتبط هذه النتيجة بالتوسع في التجارة الخارجية الاردنية بشكل كبير وخاصة التوسع في الاستيراد ويمكن تفسير ذلك بالاسباب التالية:
 - أ- محدودية موارد الاردن الانتاجية من مواد الخام والسلع الوسيطة اكثر من الدول النامية الأخرى وخاصة النفطية.
 - ب- صغر حجم الاقتصاد الأردني وكذلك انفتاحه الكبير على الأسواق العالمية.
 - ج- التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية الأردنية، اذ تعتبر الدول الصناعية مصدراً لاستيراداتها من السلع الانتاجية من المواد الخام والسلع الوسيطة، والسلع الاستهلاكية من جهة، ومن جهة أخرى سوقاً لصادراتها المكونة من عدد قليل من المواد مثل البوتاس

والفوسفات، مما جعل هذا التركيز سبباً في تعميق تبعيتها الى الاقتصاد العالمي الصناعي.

٢- على الرغم من ارتفاع التعرفة الجمركية وارتفاع معدل الحماية الجمركية على غالبية المستوردات الا انه هذا لم يؤد الى انخفاض المستوردات ولم تنشط الانتاج المحلي الذي يحل محل المستوردات ويدل هذا على احد امرين: فإما ان الحماية الجمركية لم تهدف وبشكل منظم الى تنشيط الانتاج المحلي، بل هدفت بشكل أكبر الى تحصيل الايرادات، لذلك لم تكن سياسات داعمة للانتاج المحلي الذي يحل محل السلع المستوردة. وإما ان ارتفاع نسبة الحماية وإطمئنان المنتج الأردني على عدم رفع هذه الحماية ادى الى انخفاض نوعية الانتاج الأردني، مما أفقده ثقة المستهلك الأردني واتجه الى الانتاج المستورد على الرغم من ارتفاع سعره.

٣- يؤثر احلال المستوردات عكسياً على النمو الاقتصادي اي ان زيادة معامل احلال المستوردات الذي يعني زيادة المستوردات يؤثر ايجابياً على النمو الاقتصادي، ويدل هذا على مدى اعتماد الاقتصاد الأردني على المستوردات. وقد تبين ان نمو الانتاج المحلي الاجمالي يعتمد على المستوردات سواء كانت رأسمالية او مواد خام او استهلاكية الا ان اعتماد النمو على المستوردات الاستهلاكية كان أقل دلالة احصائية الا انه كان موجباً.

التوصيات:

اعتماداً على نتائج هذه الدراسة يمكن تحديد بعض التوصيات:

- ١- التوجه الى تحرير التجارة الخارجية وتخفيض التعرفة الجمركية وخاصة على المواد الأولية والسلع الرأسمالية، بالإضافة الى تعزيز الانتاج الأردني الذي سبق حمايته الى المنافسة لتحسين نوعيته وزيادة قناعة المستهلك به.
- ٢- ربط سياسة الحماية بسياسات دعم للانتاج والاستثمار في انتاج السلع البديلة للمستوردات وخاصة ما يعتمد منها على المواد الأولية المنتجة محلياً.
- ٣- التركيز على سياسات تشجيع الصادرات كسياسات بديلة لزيادة حصيلة الأردن من العملات الأجنبية حيث تبين مدى اعتماد الاقتصاد الأردني على المستوردات بشكل كبير، وحيث يرتبط تخفيض المستوردات بانخفاض الانتاج المحلي الاجمالي.

المراجع

المراجع العربية

الاحمد، احمد قاسم، اثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الاردني، الجمعية العلمية الملكية، دائرة الابحاث والدراسات، أب ١٩٨٠.

البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، (١٩٦٤-١٩٨٩)، عدد خاص، تشرين أول ١٩٨٩، تشرين الاول، ١٩٨٩.

البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، (١٩٦٤-١٩٩٣)، عدد خاص، تشرين الاول ١٩٩٤.

البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية شهرية، كانون الثاني، ١٩٩٥.

البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، ١٩٨٩.

البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، ١٩٩٠.

البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، ١٩٩٣.

الجريدة الرسمية، العدد ١٦٠٨، ٢ نيسان، ١٩٦٢.

الجريدة الرسمية العدد ٢٢٩٨، ١٦ ايار، ١٩٧٠.

الجريدة الرسمية، العدد ٢٦٣٩، ١٠ تموز، ١٩٧٦.

الجريدة الرسمية، العدد ٢٩٦٣، ١٠ تشرين اول ١٩٨٠.

الحمادي، علي مجيد، دراسة تحليلية لمصادر النمو الصناعي في دولة الكويت، التعاون الصناعي، العدد ١٤١، يوليو ١٩٩٠.

السياف، وليد، المدخل الى الاقتصاد السياسي، دار الكتب، الموصل، ١٩٨٨.

القريشي، محمد صالح والدليمي، فواز جاد الله، مقدمة في الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠.

المحتسب، بثينة محمد علي، سياسة احلال المستوردات الصناعية في الاردن، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، ١٩٨٢.

الهزايمة، محمد، اثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الاردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٣.

تقي، عبد سالم، استراتيجية التنمية وتخطيط التجارة الخارجية في البلاد النامية، مجلة الاقتصاد والادارة، الجامعة المستنصرية، العدد الثالث، ١٩٧٩.

راضي، مدحت كاظم، "حماية الصناعة الوطنية مع اشارة خاصة الى صناعة الملابس الداخلية والجواريب"، دراسة من دراسات المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، وزارة الصناعة والمعادن، حزيران ١٩٧٨.

شامية، عبد الله والروابدة، موسى، "تجارة الاردن الخارجية واثرها على النمو الاقتصادي، أبحاث جامعة اليرموك، ١٩٨٩.

شامية، عبد الله، "استراتيجية احلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، أبحاث اليرموك، العدد الثاني، ١٩٩٠.

طلافة، حسين، "الطلب على القوى العاملة في الاردن"، أبحاث اليرموك، العدد ٤، ١٩٩٠.

طلافة، حسين، "دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الاردني"، أبحاث اليرموك، العدد الاول، ١٩٨٩.

عميرة، محمد والحجي، هائل، "المقدرة على الاستيراد والتنمية الاقتصادية في الاردن"، الجمعية العلمية الملكية، أب ١٩٨٧.

ملوي، ابراهيم، "دور عرض النقد والتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الاردني"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، أب ١٩٨٩.

وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية الثلاثية (١٩٧٢-١٩٧٥).

وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠).

وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية الخمسية (١٩٨١-١٩٨٥).

وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية الخمسية (١٩٨٦-١٩٩٠).

وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية الخمسية (١٩٩٣-١٩٩٧).

المراجع الانجليزية

Alwain, Abdulhadi A, "The Structure And Performance Of Manufacturing Industry In Jordan" Keels Universty, 1978.

Bacon, Robert. W, " An Extended Measure Of Import Substitution" Oxford Economic Papers, Vol. 51, July 1979.

Balassa, Bela And Associates, "The Structure Of Protection In Developing Countries" Baltimore: The Johns Opkins Press. 1971

Bruton, H, "Import Substitution Strategy Of Economic Development" A survey The Pakistan. Development Review, 1970.

- Chenery, And Lence Taylor, "Development Patterns: Among Countries And Over" The Review Of Economics And Statistics, Vol No. 4, 1968
- Chenery, H, "Patterns Of Industrial Growth", American Economic Review, Sep. 1960.
- Chiang, Alpha C, "Fundamental Methods Of Mathematical Economics", McGRAW-HILL Book Company, 1984.
- Clark, Peter B, "Planning Imports Substitution", North Holland Publishing Company Amsterdam And Lodon, 1970.
- Cukor, G, "Strategies Of Industrilization In Developing Counties London. C. Hurst And Company 1974.
- C, Winston Cordon, "Notes On The Concept Of Import Substitution" Pakistan Development Review, Vol. 7, 1967.
- Fane, George, "Consistent Measures Of Import Substitution", Oxford Economic Papers, July 1973.
- Guillaumont, Patrick, "More On Consistent Measures Of Import - Substitution,Oxford Economic Papers, Vol. 51.
- Hammad, Khalil, "An Aggregate Production Function For Jordan", METD Studies In Development (3-4), 1986.
- Helleiner, G.K, "International Trade And Economic Development", Penguin Books, 1972.
- Hirshman, A.O," The Political Economy Of Import Substitute Indusriealization In Latin America", The Quartely Journal Of Economics
- International Financial Statistics YearBook, 1994.
- James, Elijak M, "Amodel Of Import Substituting Industrilization For Developing Countries", Economic Internazionale, vol XXXII, No.1, 1979.
- Leff, Nathaniel H, "Import Contraints And Development Causes Of The Recent Decline Of Brazilian Economic Growth", Review Of Economics And Statistics, 1967.

- Mohabbat, Khan And A. Dalal, And M. Williams, "Import Demand For India: A Translog cost Function Approach", Economic Development And Cultural Change, 1981.
- Power, J., "Import Substitution As An Industrilization Strategy" Philippine Economic Journal, Spring 1967.
- Todaro, Michael, "Economic Development In The Third World" Published By Long Man Inc, NewYork, 1984.
- Wagfi, M., "Import Demand And Possiblities For Import Substitution Infood Processing Industries In Jordan", 1989.

Import-Substitution Strategy and Economic Growth In Jordan

By

Bader Mustafa Al-Sharif

Supervised by

Prof. Hussain Al-Talafha

Abstract

The purpose of this thesis is to effect of Import-Substitution on the Jordanian economic growth during the period (1970-1993).

The study shows that labor and capital have positive effect on economic growth (GDP) the estimated coefficients are (0.44, 0.92) respectively. whereas, the effect of import substitution on economic growth is negative, where the estimated coefficient is 0.002, i.e. As import substitution increase by J.D (1), GDP will decrease by J.D (.002) these results implies that import substitution policy is not effective in Jordan and the reasons behind this conclusion is that high protection doesn't promote domestic production also that high protection leads to un-trust of Jordanian customers on his production.

Finally, the study put forward some recommendations such as: the necessity of expand product, improve the productivity decreasing the tariffs on the imports, improve the quality of domestic production and adopting the export promotion policy to increase the Jordanian balance from foreign currencies.